النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰ ⴰⵟⴰⵎⴰⵔⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

• العدد : 402
من 23 إلى 29 مارس 2021
• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

العاملات الزراعيات، تهميش واستغلال وهشاشة عمقتها الجائحة

كلمة العدد

واجبنا أمام أوضاع الجماهير الشعبية

تسارع الدولة المغربية في المزيد من تشريع قوانين وسياسات رجعية، في مختلف المجالات. وتستمر الأزمة في تعمقها، واستحالة الخروج منها في الأمد المنظور. لقد أطلقت الدولة المخزنية سلسلة تشريعاتها الطبقية بعدما حسمت حكومتها الرجعية في ضرب الحق في الإضراب في الوظيفة العمومية والقطاع الخاص، أجهزت أيضا على ضمان الحق في التقاعد، ولم ترفع التمييز في الأجور بين العاملين في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي. كما تحاول نفس الدولة المخزنية أن تجعل من قانون التعاقد أمرا واقعا لا يرتفع. إنها سلة كبيرة من القوانين والسياسات التي تفرضها الدولة لتنظاف إلى قوانين الإجهاز على الوظيفة العمومية وضرب الحق في التعليم وتحلل الدولة من مسؤولياتها في قطاع الصحة والسكن والحق في التشغيل...

لم تكن الحكومة الرجعية لتتورع أو تتردد أمام "شركائها" الاجتماعيين أو السياسيين، بل أقدمت على خطواتها في تنفيذ صارم لتوصيات المؤسسات المالية، وبانتهازية مكشوفة لاستغلال أجواء اجتياح وباء كوفيد19- وما نتج عنه من تطبيق قوانين الحجر الصحي وقوانين الطوارئ. هذه الأخيرة التي تحولت إلى فرض حالة استثناء وحالة طوارئ عامة ليلا ونهارا، تلاحق وتقمع كل الأصوات التي تئن تحت وطأة الحاجة من عاملات وعمال في الوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية، وفي الأحياء الشعبية وأحزمة الفقر حيث ارتفعت وثيرة احتجاجات الكادحات والكادحين.

وحتى تكمل الأزمة دورتها ما بين الاقتصادي والاجتماعي، كان لزاما على "الفاعل السياسي" أن يرتب كل مسوغات وتبريرات يمكن تمريرها لضمان السلم الاجتماعي المفترى عليه. فتسابقت أحزاب الأغلبية وأحزاب المعارضة البرلمانية نحو تسويق الاستثناء المغربي وريادته في التصدي للجائحة، وهي تعلم بأن أرقام الخسائر في الأرواح كما الخسائر المادية في بلادنا، لا حصر لها وهي عكس ما كانت تروجه قنوات الإعلام المخزنية. كما أنها نفس الأحزاب المخزنية، تعلم في الواقع بأن المغرب شكل الاستثناء فعلا في حجم القمع والمنع وحرمان غالبية الجماهير الكادحة من الوصول إلى قوتهم اليومي...

لماذا تمكن النظام من الهجوم على المصالح الحيوية للجماهير الشعبية والطبقة العاملة؟ ألم تكن هناك مقاومة؟ ذلك يعود بنا إلى مقولة موازين القوى، لكن في واقع الحال، لم يكن النظام بقادر على بسط نفوذه وتمكنه من الإجهاز على حاجيات الجماهير الشعبية، لأنه أقوى وأن جبهته الداخلية متينة. لكن هذا قد حصل لأن المقاومة الشعبية رغم صمودها، فهي غير منظمة ولم يكن لها شعار واحد يوحدها لفرض ميزان قوى آخر في الشارع العام. ولأنها أيضا ضعيفة في تشتتها وفي فقدانها لأدوات الصراع، في الواجهة الاجتماعية حيث انكمشت قيادات المركزيات النقابية وتركت العاملات والعمال في مواجهة غير متكافئة مع الترسانة القمعية وجشع الباطرونا. ناهيك عن فقدانها للمعبر السياسي الطبقي، أي الحزب المستقل للطبقة العاملة، السلاح السياسي لقيادة المعارك الطبقية وتنظيم صفوف جبهات النضال.

إن هذه الوضعية غير المقبولة في استمرارها من النيل من ما تبقى من مكتسبات اجتماعية وفي مجال فرض حرية التعبير والتظاهر، تفرض على القوى المناهضة للمخزن أن تنتفض على ذواتها وتتحمل المسؤولية في قيامها بالواجب، من أجل أن ينعم شعبنا بالحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

كما أن نفس الوضعية وفي شموليتها تشكل نداء حقيقيا لمجموع مكونات اليسار الماركسي، للعمل على ممارسة نقد ذاتي عملي والتوجه مباشرة نحو عمليات إعادة بناء الذات على أسس فكرية ومرجعية واضحة وبخطوات وحدوية تمكنها من بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

هذه المهمة تحظى بمركزية كبيرة في أوساطنا، وهي تعتبر اليوم وأكثر من أي وقت مضى في رأس جدول الأعمال، وهي من أقوى الدواعي لتطوير النضال الشعبي وتأطيره، ولإطلاق دينامية فكرية وتنظيمية عامة، تكون محصلتها الانخراط العملي في الإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في بلادنا.

ذلك هو سبيلنا لانتزاع المزيد من المكتسبات لصالح جماهير شعبنا، والتقدم في سيرورة بناء تنظيمات الدفاع الذاتي للجماهير لتحقيق التحرر والديمقراطية على طريق الاشتراكية.

ضيف العدد : **عبد الله السامي**

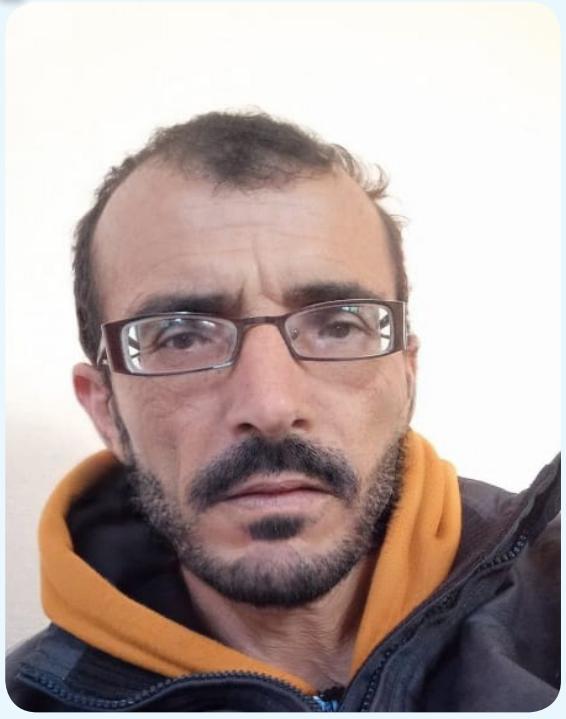

لقد اعتبرنا مدونة الشغل انتصارا لنا وظننا أنها ستساهم في فرض احترام حقوقنا كعمال/ات، لكن وبعد أشهر من تنزيلها نفاجأ بأن الباطرونا لم تعرها أي اهتمام

كل الإدانة للقمع الوحشي للأستاذات والأساتذة 2

العاملات الزراعيات بين حياة التهميش وقساوة الاستغلال 6

حصيلة الحراكات الشعبية منذ 10 سنوات في المغرب 11

المرأة العاملة في تونس وجدلية الحضور والغياب في الحركة النقابية 13

السحب : مطبعة العهد الجديد

jaridanahj@yahoo.fr www.annahjaddimocrati.org

عنوان الجريدة : 70 زنقة ماكس كدجو – رقم 12، الطابق 5 – انفا الدار البيضاء – فاكس : 0522207080 – ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني : 1995 / 104

كل الإدانة للقمع الوحشي للأستاذات والأساتذة

تعرضت الوقفات الاحتجاجية للأستاذات والأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يومي 16 و 17 مارس الحالي لهجوم وحشي من طرف مختلف الأجهزة القمعية المدججة بالعصي التي انهالت على أجساد هذه الفئة الموكولة لها تربية وإعداد أجيال الغد. ومن اجل إلحاق المزيد من الضرر بهم والإمعان في دوس كرامتهم، استقدمت السلطات المخزنية مجموعات من البلطجية وأعوان السلطة لتنفيذ هذه المهمة القذرة في حق هذه النخبة الشريفة للمجتمع. كما أن وقفة مربيات ومربيي التعليم الأولي، المنتمين إلى الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، عرفت بدورها قمعا شرسا.

لقد أدت هذه الهجمة الخطيرة إلى إصابة العديد من الأستاذات والأساتذة بكسور وكدمات في أجسادهم فضلا عن سرقة هواتفهم وأغراضهم.

إن النهج الديمقراطي، إذ يتضامن مع كافة الفئات التعليمية المهضومة حقوقها:

- يشجب هذا المنحى القمعي الخطير للنظام، الذي يحاول ترهيب الشعب بإعطاء المثل بالأستاذات والأساتذة الصامدين والمطالبين بحقهم العادل في إدماجهم في سلك الوظيفة العمومية ويحيي صمودهم البطولي في وجه الآلة القمعية المخزنية.

- يعتبر أن معركة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد هي معركة كل الشعب المغربي، لان هذا المخطط يستهدف تصفية المدرسة العمومية والحكم على بنات وأبناء الشعب المغربي بالجهل والتخلف.

- يدعو كل القوى الديمقراطية والحية من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات حقوقية إلى تشكيل جبهة عريضة يكون هدفها، حماية الأستاذات والأساتذة من بطش النظام والاستفراد بهم ومن خلالهما حماية المدرسة العمومية.

النهج الديمقراطي بفاس يحيي نضالات المعطلين ويدعو لدعمها

عقدت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بفاس اجتماعها العادي وبعد نقاش مستفيض لجدول الأعمال تم خلاله الوقوف على مجموعة من القضايا التنظيمية والأوضاع الإقتصادية، الاجتماعية والسياسية بالمدينة والمتسمة أساسا بالتدهور والهشاشة نظرا للفشل الذريع لاستراتجيات وخطط النظام المخزني في إنجاح أي رهان وعلى أي واجهة نظرا لسيادة الفساد والاستبداد في بنيته البائدة والتي لا تحمل أي إجابة عن مصالح الطبقات الشعبية المتضررة جراء سياسته اللاشعبية المتعاقبة وفي هذا السياق العام الذي تعرفه مدينة فاس كما سائر جغرافيا هذا الوطن الجريح فإن الكتابة المحلية النهج الديمقراطي بفاس تقف بشكل خاص عند المعركة البطولية المتمثلة في الإضراب المفتوح عن الطعام المرفوق باعتصام ومبيت ليلي أمام الملحقة الإدارية سيدي ابراهيم التي يخوضها الفرع المحلي للجمعية لحملة الشهادات بفاس من أجل حقهم العادل والمشروع في الشغل والتنظيم وتفاعلا مع ذات الخطوة النضالية قامت يومه 17 مارس 2021 الكتابة المحلية بزيارة تضامنية للمعتصم وسجلت الشروط القاسية التي يمر فيها الاعتصام والإضراب المفتوح عن الطعام والمليئة بمختلف التهديدات التي من شأنها الإضرار بالسلامة البدنية للمضربين عن الطعام وباقي المعطلين والمعطلات المعتصمين، وعليه فإن الكتابة المحلية :

- تحيي عاليا الفرع المحلي للجمعية الوطنية بفاس على نضالهم وكفاحهم من أجل انتزاع حقهم العادل والمشروع في الشغل .

- تطالب الجهات المسؤولة محليا وجهويا عن ملف الشغل الاستجابة العاجلة للملف المطلبي للفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.

- تعلن دعمها المطلق واللامشروط للمعركة النضالية التي يخوضها الفرع المحلي.

- تستنكر عدم استجابة مختلف المعنيين بملف التشغيل على مستوى المحلي وعدم فتح حوار جدي حول مطالب الفرع لأزيد من سنتين.

- تؤكد على مشروعية وعدالة مطالب الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات بالمغرب.

- تدعو كافة القوى النقابية الحقوقية والسياسية محليا إلى دعم هذه المعركة وإبداع أشكال وحدوية وميدانية لإسنادها.

لا بديل عن المقاومة الشعبية

FNE إدانة القمع البوليسي الممنهج ضد احتجاجات نساء ورجال التعليم

لم تجد الدولة المغربية وحكومتها التراجعية من جواب على الاحتقان غير المسبوق الذي يعيشه قطاع التعليم وعلى المطالب المُلحة العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم وكل العاملين به بجميع فئاتهم سوى صم الآذان وتنويع القمع البوليسي واستعمال العنف بجميع تلاوينه وتعزيز القبضة الأمنية... لفض احتجاجات واعتصامات ونضالات مختلف فئات قطاع التعليم.

أمام إصرارها تصفية ما تبقى من التعليم العمومي ومجانيته، وتنزيل إملاءات الدوائر الإمبريالية والمؤسسات المالية الدولية، وتصفية المكتسبات التاريخية التي تحققت بالتضحيات الجسيمة للشعب المغربي ومعها حقوق ومكتسبات الشغيلة التعليمية، تحول دور الدولة إلى دركي يستند إلى المقاربة الأمنية في التعاطي مع كل الاحتجاجات السلمية الرافضة لسياساتها، ويشهر آلته القمعية لمنع وقمع النضالات المطلبية، والنموذج ما تعيشه شوارع الرباط من منع وقمع مُفرط للمتظاهرين وتفريقهم واعتماد كل أشكال العنف من سحل وضرب ورفس وسب... واعتماد أسلوب التطويق والحصار وإغلاق الشوارع والاعتقالات العشوائية وتسليط أعوان السلطة لإفراغ الفنادق من الأستاذات والأساتذة في عز الليل بدعوى عدم التوفر على الرخص...

وعليه، فأمام هذا الوضع المأزوم، وأمام هذه الانتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها الحريات العامة وسياسة القمع والتحكم المسلط على الحركات الاحتجاجية، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم **FNE** التوجه الديمقراطي :

1. يدين القمع الوحشي التي تعرضت له كل الاحتجاجات السلمية التي تخوضها العديد من الفئات التعليمية بالرباط يومي **15** و**16** مارس **2021** (التنسيقية الوطنية للأساتذة المفروض عليهم التعاقد، والتنسيقية الوطنية للموظفين حاملي الشهادات والعرضيين المدمجين **2007**، والمساعدين التقنيين والمساعدين الإداريين، ومربو التعليم الأولي...) وغيرها من الاحتجاجات المقموعة لمختلف الفئات التعليمية بمختلف المدن المغربية، ويُدين القمع البوليسي الشامل المسلط على الحركات الاجتماعية بالمغرب، الذي يكشف عن الوجه القمعي للدولة.

2. يتضامن مع كل ضحايا القمع والمتابعات القضائية، ويطالب بوقف هذا العدوان البوليسي والضرب والسحل والسب وإتلاف المعدات النقابية من لافتات ورايات وهواتف نقالة شخصية...، والإسراع بالاستجابة الفورية للمطالب الملحة للشغيلة التعليمية بجميع فئاتها وكل العاملين بقطاع التعليم، واعتماد الحوار الحقيقي الجاد مع النقابات التعليمية، والالتزام بتنفيذ الاتفاقات والتعهدات.

3. يعتز بصمود واستماتة الشغيلة التعليمية والعاملين بقطاع التعليم أمام الآلة القمعية، ويؤكد على تجسيد التضامن الواسع وخوض النضال الوحدوي الكفيل بإسقاط التشريعات التراجعية والتصفوية والتكبيلية، وانتزاع الحقوق والمطالب العادلة والمشروعة.

4. يدعو مناضلي ومناضلات الجامعة الوطنية للتعليم **FNE** التوجه الديمقراطي وكل النقابات الديمقراطية المناضلة وكل القوى الحية ببلادنا المشكلة للجبهة الاجتماعية المغربية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة التي تطال حقوق الإنسان ببلادنا، وبالأخص ما يطال الحريات العامة، وإلى دعم ومساندة النضالات الشعبية التي تنشد الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة.

5. يذكر بخوض إضراب وطني الاثنين **5** أبريل **2021** مع تنظيم وقفات احتجاجية أمام المديريات الإقليمية وتجسيد وقفة احتجاجية ممركزة أمام وزارة التربية الوطنية بالرباط ابتداء من الساعة **11** صباحا وحمل الشارة الحمراء الاحتجاجية من الاثنين **22** مارس إلى السبت **3** أبريل **2021**.

جمعية المعطلين تدين قمع احتجاجاتها وتتضامن مع نساء ورجال التعليم

إستمرارا في الملاحم البطولية والدروس النضالية الواعية والسلمية دفاعا عن المدرسة والوظيفة العموميتين وبعد سلسلة من الأشكال النضالية الإقليمية والجهوية دعت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

لإنزال وطني لتجسيد معركة ممركزة بمدينة الرباط عبر خوض يومين نضاليين وذلك يومي 16/17 مارس الجاري، وفي الوقت الذي كان الأساتذة والأستاذات ينتظرون فتح حوار جاد ومسؤول من طرف الوزارة الوصية والإستجابة لمطالبهم العادلة والمشروعة تفاجؤا بنفس المقاربة القمعية الهمجية للنظام اللاوطني اللاديمقراطي اللاشعبي بدءا بمنع مربيي الأجيال من حقهم في المبيت داخل الفنادق ومطالبتم برخص التنقل وتحرير محاضر لهم ومرورا بالقمع الأهوج الذي تعرضوا له من طرف القوى القمعية بمختلف تلاوينها وعبر تسخير البلطجية وأعوان السلطة مما نتج عنه العديد من الإصابات والكسور في صفوف الأساتذة/ات وتسجيل مجموعة من الإعتقالات بعد كل أشكال القمع المادي (ضرب، رفس، تنكيل..) والمعنوي (السب، الشتم، التحرش الجنسي.) بهدف إهانة وإذلال المدرسين/ات وترهيبهم/ن، كما لم تسلم فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب من قرارات المنع المتتالية (الناظور، كليميم ..) بحيث تعرض رفاقنا بفرع الناظور لقمع همجي وحشي يوم 09 مارس المنصرم بعد تنفيذهم لشكلهم النضالي في إطار تجسيد المعركة الوطنية التي تخوضها الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب على مستوى الفروع والتنسيقات الإقليمية والجهوية دفاعا عن الحق في الشغل تحت شعار: **"الشغل حق وأولوية"**، وفي ذات السياق يخوض رفاقنا بفرع فاس إضرابا مفتوحا عن الطعام مرفوقا باعتصام ومبيت ليلي بعد ثلاث سنوات من سياسة التسويف والأذان الصماء والتجاهل التام لملفهم المطلبي من طرف القيميين على الشأن المحلي، وبناء على ما سبق فالمكتب التنفيذي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب يعلن للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

*** تشبتنا ب :**

- إطارنا الصامد الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.
- حقي الشغل والتنظيم.

***مطالبتنا ب:**

- الإستجابة لكافة مطالبنا المادية منها والديمقراطية
- فتح حوار مركزي على أرضية مذكرتنا المطلبية.
- إسقاط مخطط التعاقد وإدماج كافة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد في أسلاك الوظيفة العمومية.
- سن سياسة وطنية ديمقراطية شعبية في ميدان التشغيل .
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإسقاط كافة المتابعات.

*** إدانتنا ل:**

- القمع الهمجي الذي تعرضت له التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد يومي **16/17** مارس المنصرم بمدينة الرباط.
- القمع الهمجي الذي تعرضت له تنسيقية الأساتذة حاملي الشهادات يوم 16 مارس المنصرم بالرباط.
- القمع المسلط على رفاقنا بفرع الناظور (09 مارس الجاري) وكافة فروع الجمعية الوطنية.
- كل أشكال القمع والمنع والتضييق الذي يطال الحركة الإحتجاجية بشكل عام.
- التجاهل التام لمعركة الأمعاء الفارغة التي يخوضها رفاقنا بفرع فاس وتحميلنا المسؤولية للنظام القائم فيما ستؤول إليه الأوضاع (تدهور الحالة الصحية للمضربين، إغماءات، إستشهاد...) في حالة عدم الإستجابة لمطالبهم بهدف رفع الإضراب المفتوح عن الطعام.

*** تضامننا مع:**

- التنسيقية الوطنية للأساتذة الذي فرض عليهم التعاقد في معركتهم البطولية من أجل إسقاط مخطط التعاقد.
- رفاقنا بفرع فاس الذين يخضون إضرابا مفتوحا عن الطعام كخطوة تصعيدية تحصينا لمطالبهم العادلة والمشروعة.
- نضالات الشعب المغربي من أجل الحرية والكرامة والعدالة الإجتماعية.
- فروع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب في معركتهم الوطنية ومعاركهم المحلية..

*** دعوتنا ل:**

- مناضلي ومناضلات الجمعية الوطنية إلى الإلتفاف حول إطارهم الشرعي والتاريخي.
- كافة الإطارات الديمقراطية والتقدمية إلى توحيد النضالات من أجل المواجهة الجماعية للتراجعات الخطيرة على الحقوق والحريات.

عاشت الجمعية الوطنية صامدة ومناضلة

المجد للشهداء والحرية للمعتقلين السياسيين.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدين منع وقمع الوقفات والمظاهرات السلمية

على إثر المنع الذي تعرّضت له أغلب الوقفات الاحتجاجية بجلّ مناطق المغرب في الفترة الأخيرة، وما صاحبه من استعمال مفرط للقوة والعنف، والمطاردات في الشارع العام، واعتماد أسلوب الترويع والاستعمال غير المتناسب للقوة، من لدن العناصر الأمنية وبدعم من ما يسمى أعوان السلطة، وتسخير لأشخاص بزي مدني يحتمل انهم بلطجية، اتجاه المتظاهرات والمتظاهرين السلميات/ين ، كالذي حدث يومي

الاثنين والثلاثاء 15 و16مارس بشوارع الرباط، خاصة القمع الأهوج وغير المبرر الذي طال تظاهرات تنسيقية الاساتذة الذين فرض عليه التعاقد وتنسيقية الاساتذة حملي الشهادات يوم الثلاثاء 16 مارس، حيث اصيب العديد من الاستاذات والاساتذة اصابات متفاوتة الخطورة في مس بسلامتهم البدنية، كما تم اعتقال العديد منهم، ناهيك عن المعاملة القاسية والمهينة والماس بالكرامة الانسانية من صفع وشتم وسب واهانات، وكلها ممارسات منافية لكل الاعراف والمواثيق الدولية لحقوق الانسان، والتوجيهات الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الانسان والمقررون الخاصون من الأمم المتّحدة الذين اكدوا جميعا انه "لا تشكّل التدابير الأمنية المتّخذة للتصدي لكوفيد- 19 عذرًا للاستخدام المفرط للقوّة"، وللقوانين الجاري بها العمل بما فيها الدستور ، كما طال القمع المسلط يوم 16 مارس بأولاد عياد بسوق السبت، الفلاحين المتضررين من سياسة كوزيمار ومعهم مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الانسان والكونفدرالية الديمقراطية للشغل ، كما عرفت بلادنا قمع ومنع عدة وقفات تخليدا للذكرى العاشرة لانطلاق حركة 20 فبراير، ووقفة مناهضة التطبيع، وكذلك الوقفة التضامنية مع مُعتقل الرأي معطي منجب، ووقفات ببعض المناطق بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة.

إنّ الجمعية المغربية لحقوق الإنسان اذ تُعبّر عن إدانتها الشديدة لاستمرار قمع ومنع الوقفات السلمية والتجمعات العمومية وتجريم الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي، واذ تجدد التنبيه ان الوقفات الاحتجاجية لا تحتاج إلى ترخيص مسبق وفق ما نصّ القانون، وأن أغلب الوقفات الاحتجاجية تلتزم بالتدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، في حين أن القوات العمومية التي تُشرف على القمع هي التي لا تتقيّد بهذه التدابير حين تحتك بالمتظاهرين أثناء فض هذه الوقفات؛ فإنها :

- تستنكر المقاربة القمعية المنفلتة من عقال الشرعية والمشروعية، المنتهكة للقانون الدولي لحقوق الانسان، ولكل القوانين والاعراف الدولية والمحلية.
- تدين كل اساليب العنف والقمع والمس بالكرامة الانسانية، والمطاردات في الشارع العام والقذف والسب الممارسة في حق المتظاهرات والمتظاهرين وتعريض سلامتهم البدنية للخطر، وأحيانًا اعتقالهم، تحت مبرّر انتهاك قانون "الطوارئ الصحية" المتعلق بتدبير جائحة كورونا.
- تؤكد على ضرورة احترام الحقوق والحريات باعتبارها غير قابلة للحجر والمساس واولها، الحماية من العنف والتعذيب، واحترام حرية التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، تماشيا مع المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وانسجاما مع ما يطالب به القانون الدولي من ضرورة حماية حقوق الإنسان في زمن العدوى، حسب قرار المقررين الخاصين للأمم المتحدة الصادر في 17 ابريل 2020.
- تعبر عن إدانتها الشديدة لاستغلال قانون "الطوارئ الصحية" لتسييج الفضاء العام واغلاقه في وجه العموم، وتقوية السلطوية والتمادي في انتهاكات حقوق الانسان والإخلال بالتزامات المغرب الدولية.
- تؤكد على ان حقوق الانسان غير قابلة للحجر وانه لا يجوز تجريم الاحتجاج ومصادرة الحق في الرأي والتعبير وتكميم الأفواه في حق المواطنات والمواطنين، بدعوى الجائحة خصوصًا وأنّ المفوضية السامية لحقوق الإنسان قد سبق وأن صنفت المغرب ضمن الدول التي تستغل الجائحة لتصفية حساباتها مع الهيئات والأصوات المنتقدة للسلطة وللسياسات العمومية.
- تطالب بفتح تحقيقات قضائية في حق الأجهزة الأمنية التي تبث تورّطها في ممارسة العنف الغير المشروع واللاقانوني اتجاه المتظاهرات والمتظاهرين السلميين أثناء فض هذه الوقفات الاحتجاجية، وتحديد صفة وطبيعة الاشخاص بزي مدني الذين يمارسون أقذر المهام من تنكيل وتسلط وصفع كما وقع في حق الاستاذة الذين فرض عليهم التعاقد يوم 16 مارس وتقديمهم للعدالة، وتحمّل وزارة الداخلية وجهاز الأمن المسؤولية عن تبعات القمع الممارس في حق المواطنات والمواطنين.
- تهيب بكل القوى الديمقراطية المناهضة للاستبداد والتسلط للتصدي للتراجعات الخطيرة في مجال الحريات الاساسية المواطنات والمواطنين، دفاعا عن المكتسبات المحققة بفضل نضالات الشعب المغربي، وضد كل اساليب القمع والترهيب والمقاربة القمعية التي تنهجها الدولة.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع تدعو للتخليد الوحدوي ليوم الأرض

عقدت سكرتارية الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، يوم الخميس 18 مارس 2021 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، اجتماعها الثاني بعد الجمع العام التأسيسي للجبهة في 28 فبراير 2021، على بعد أقل من أسبوعين من حلول ذكرى يوم الأرض الفلسطينية.

ويأتي اجتماع السكرتارية في ظل اشتداد سعار التطبيع الرسمي للدولة بمختلف قطاعاتها ومسؤوليها، وتسلط أجهزتها القمعية في مواجهة الاحتجاجات الشعبية وغلق الفضاء العام تأكيدا لطابعها الاستبدادي، في مقابل حركية قوية وسط الهيآت والمنظمات والقوى الحية بالمغرب المعبرة عن الموقف المبدئي والتاريخي للشعب المغربي الداعم للقضية الفلسطينية والرافض لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وتطرق الاجتماع بالخصوص لمناقشة برنامج العمل العام وشقه الفصلي الخاص بالفترة من 30 مارس إلى نهاية شهر يونيو وفعاليات الجبهة الخاصة بتخليد يوم الأرض الفلسطينية 30 مارس 2021، وكذا التداول في موضوع اللجن الوظيفية، والخطوات المقبلة لتوسيع قاعدة الهيآت المكونة للجبهة .

وبعد استعراض مختلف مشاريع الأوراق موضوع جدول أعمال الاجتماع، والتدقيق في محتواها وإغنائه، قررت السكرتارية تبليغ الرأي العام الوطني والدولي ما يلي :

– نداءها للتخليد الوحدوي والقوي ليوم الأرض لهذه السنة بمختلف المدن والمناطق بالمغرب، وتنظيم أنشطة فكرية وتوعوية ووقفات احتجاجية بالمناسبة.

– دعوتها لوقفة احتجاجية مركزية، قوية وحاشدة، أمام مبنى البرلمان بشارع محمد الخامس بالرباط يوم الثلاثاء 30 مارس 2021 على الساعة الخامسة مساء، يحضرها مناضلات ومناضلو ومواطنات ومواطنو جهة الرباط القنيطرة.

– اعتزازها بمواقف شرفاء بلادنا من نساء ورجال التعليم المناهضين للتطبيع والرافضين للمهمة القذرة لتمريره عبر المدرسة والبرامج التعليمية، وعزمها توجيه رسالة لكافة نساء ورجال التعليم بكل الأسلاك والمستويات، وللنقابات التعليمية المناهضة للتطبيع، لجعل حلول يوم الأرض الفلسطينية لهذه السنة مناسبة لإقامة أنشطة توعوية بالمؤسسات التعليمية لنشر الوعي بالقضية الفلسطينية والتعريف بها وبمخاطر التطبيع وخطورة الحركة الصهيونية على الشعب المغربي وعلى السلم والسلام في العالم.

– نداءها لكل الهيآت المناهضة للتطبيع والمتبنية للأرضية التأسيسية للجبهة من أجل الالتحاق بها وتعزيز صفوفها والمساهمة في تقويتها وتوحيد النضال من أجل إسقاط التطبيع ببلادنا.

الدراسة الميدانية عن قطاع الملابس الجاهزة في طنجة

(الجزء الخامس)

بعد نشر ملخص لها في العدد السابق، تقدم جريدة النهج الديمقراطي في اجزاء الدراسة المهمة "حالة إفرادية حول ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة"، المنجزة سنة 2019، من طرف منظمة "حملة الملابس النظيفة سيتيم كاتالونيا" (SETEM CATALUNYA) بشراكة مع جمعية تواصل بطنجة. وتستند الدراسة على المعلومات المستخرجة من التحليل الإحصائي للممسوحات التي أجريت في إطار بحث ميداني يهدف إلى التعرف من أفواه العاملات والعمال على ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة، على ان ننشر باقي الاجزاء في الأعداد القادمة.

النص والسياق

خلال ختام هذه الدراسة في نوفمبر 2019، كان على أعضاء التواصل التغلب على العديد من العقبات، لكنهم لم يترددوا في مواصلة القيام بالأعمال اللازمة لتوثيق انتهاكات حقوق العمال/ات التي عانى منها جزء كبير منهم، وخاصة النساء اللواتي يمثلن حوالي 70٪ من العينة في هذه الدراسة.

كان العمل الميداني في المناطق الصناعية بطنجة أيضًا تحديًا للجمعية وأعضائها. أثناء الاتصال بالعاملين في مصانع النسيج لإجراء الاستطلاعات، عانى المستجوبون من صراعات مختلفة ومتكررة مع أشخاص مجهولين (بدون أي هوية تجارية أو رسمية)، فعندما كانوا يدركون هدف وجودهم خارج المصانع يتحدثون مع العمال والعاملات، كانوا يعرقلون اللقاءات بجميع الطرق -أحيانًا بعنف- لمنع تطبيق الاستطلاعات ومشاركة المستخدمين. هذا كان سبب انتشار الخوف بين العمال/ات الذين يخشون فقدان وظائفهم وعواقب أخرى .

هذا الوضع أثر على العمل الميداني، حيث كان لا بد من توزيع بعض الاستطلاعات في عدة جلسات وبوجود بعض أعضاء الجمعية الذين كانوا أحيانًا يعوضون المستجوبين، من أجل تقليل المخاطر التي قد يواجهونها إذا رأوهم مع منظمي الاستطلاعات.

من الناحية المنهجية، تم اتخاذ تدابير التصحيح الإحصائي للبيانات للسماح بتحليل كاف، للتحقق من ملاءمة استقصاءات وصحة النتائج التي تم الحصول عليها.

جهد حتى النهاية. تمكن الفريق من إنجاز المهمة. على الرغم من وصول ظاهرة عالمية مثل الوباء الذي تسبب فيه Covid-19، والذي خلق جميع أنواع الصعوبات الاقتصادية ووضع قيود للاتصال وحرية التنقل والاجتماعات بين الأعضاء والناشطين وأنصار الجمعية، كانت خطوة أخيرة باقية لإغلاق الدراسة وهي عبارة عن فيلم قصير لشهادة عمال/ات المصانع التي أجريت فيها الدراسة وللمشاركين المستجوبين. سجل كل فرد قصته على هاتفه المحمول من منزله، ثم تم تعديل الشهادات لعمل وثيقة سمعية بصرية توضح التجارب والحقائق التي مروا بها خلال الدراسة وحياتهم العملية. كل ذلك في وقت قصير للغاية وبالكثير من الحيرة.

إن إبراز الظروف التي تعمل فيها هذه الجمعية غير الهادفة للربح، والتي تم إنشاؤها واستمرارها لعقود في طنجة بفضل الإرادة غير الأنانية والداعمة لأعضائها، يبدو أمرًا ضروريًا بالنسبة لنا للتعرف على دورها. فمن المجتمع المدني والمشاريع الاجتماعية، كنا نريد فعلا أن نسلط الضوء على الاهتمام الضروري بسياق عدم المساواة الذي يضطر فيه للعمل الكثير من الناس حول العالم.

التحليل الإحصائي - دراسة حالة إفرادية في طنجة (المغرب)

نحبوهة محفوظ - هادي بشير سعيد

يستند هذا التقرير على المعلومات التي تشير إلى دراسة الحالة الإفرادية في طنجة، والمستخرجة من التحليل الإحصائي للممسوحات التي أجريت في إطار هذا البحث والتي تهدف إلى التعرف من أفواه العمال/ات على ظروف العمل في مصانع النسيج في طنجة.

سيكون هيكل هذا الجزء على النحو التالي:

أولاً، يتم عرض المنهجية المستخدمة لاستخراج المعلومات من قاعدة البيانات المعدة بعد إفراغ وترجمة المسوح.

ثانيا، يتم وصف المتغيرات التي تم تحليلها بيانياً، مع مراعاة

المنهجية المختارة والمنظور الجنساني.

ثالثا، يتم تقديم سلسلة من الاستنتاجات بناءً على الأهداف الرئيسية للدراسة وعلى تلك التي تعكس المشكلات التي تم العثور عليها عند تحليل بيانات المسح.

(AQUÍ ACABA LA NUEVA PARTE)

منهجية

لإتمام العملية الوصفية والتحليلية للاستفتاء، تم استخدام برنامج مايكروسوفت اكسل (Microsoft Excel) ، على وجه التحديد، وحدة التحليل الإحصائي الخاصة به لحساب العلاقات الخطية الهامة وأداة الجداول الديناميكية لإنشاء الجداول والرسوم البيانية.

يتم إجراء الدراسة بشكل رئيسي عن طريق تحليل عامل التغيير الأحادي وعامل التغيير الثنائي، للترددات المطلقة أو النسبية التي استكملت بتحليل إحصائي للعلاقات الخطية الهامة بين جميع المتغيرات، اثنان إلى اثنين.

ترمي تحليلات عامل التغيير الأحادي إلى وصف سمة واحدة، في هذه الحالة تم استخدام جداول منحدر النسبة المئوية لشرح التوزيع في كل حالة.

ينطوي العلاج ثنائي المتغير على تحليل اثنين من المتغيرات، بهدف تحديد العلاقة بينهما. يتم تقديم النتائج من خلال جداول منحدر النسبة المئوية والترددات المطلقة أو النسبية التي تبين العلاقة بين السمات المبينة.

بالنسبة لتحليل الارتباط، تم إجراء معالجة مسبقة لقاعدة البيانات لترجمة تلك المتغيرات القطعية أو الشرطية إلى قيم عددية من أجل تطبيق تقنيات العلاقة الخطية. وقد استُخدم معامل الترابط أو بيرسون (Pearson) كمنهجية العلاقة الخطية.

معامل بيرسون

يعتبر معامل ترابط بيرسون() مؤشر يقيس درجة التباين بين عوامل التغيير الكمية المختلفة. تعتبر تقنية المنفذ والتفسير السهل بحيث تتأرجح بين 1- و1+. وينبغي أن يذكر أن يتم تحديد حجم العلاقة بواسطة القيمة العددية للمعامل، من خلال عكس علامة اتجاه هذه القيمة (المباشرة أو العكسية). وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للمعامل 3 قيم رئيسية :

- علاقة باطلة.
- علاقة مطلقة وايجابية.
- علاقة مطلقة وسلبية.

في الحالة الأولى، لا توجد علاقة بين عوامل التغيير، وفي الحالة الثانية العلاقة مطلقة وإيجابية تمامًا، وفي الحالة الأخيرة نجد أن العلاقة مطلقة وسلبية.

نقول أن الارتباط بين عوامل التغيير X وI مطلق عندما يزيد أحدهما بينما يزيد الآخر (مباشرة). بخلاف ذلك، يُقال إن العلاقة مطلقة وسلبية تمامًا عندما يزيد أحدهما بينما ينخفض الآخر (معكوس). يتم الحصول على قيم 1+ و1- عندما تكون العلاقة بين عوامل التغيير دقيقة من الناحية الوظيفية، ونادرا ما يحدث هذا في البحوث الاجتماعية ويكون أكثر شيوعا في العلوم الفيزيائية حيث تتوافق الظواهر مع القوانين المعروفة. وفيما يخص الظواهر البشرية المليئة بعناصر عشوائية، فنرى أن من غير المعتاد إيجاد علاقات وظيفية دقيقة ونجد علاقات "جزئية" فقط (بين 1-0). لهذا السبب، من المهم أيضًا إجراء تحليل آخر للأهمية.

معنى معامل الارتباط:

وبعد أن قدرت قيمة معامل الارتباط من المهم تحديد ما إذا كانت القيمة التي تم الحصول عليها تدل على أن عوامل التغيير X وI متصلة فعليًا أو لديهم هذه العلاقة فقط بالصدفة. بمعنى آخر، نتساءل عن معنى معامل الارتباط هذا. من الناحية الإحصائية، يقال إن معامل الارتباط مهم إذا أمكن القول، بشيء من الاحتمال، أنه يختلف عن الصفر (حيث لا توجد علاقة).

في هذا الصدد، سيكون لدينا فرضيتين ممكنتين كالعادة:

: - يأتي معامل الارتباط الناتج من مجتمع تكون فيه العلاقة صفرية.

- : يأتي معامل الارتباط الذي تم الحصول عليه من مجتمع، ويختلف فيه معامل الارتباط عن الصفر.

لذلك، لقبول وجود ارتباط يجب دحض الفرضية الباطلة (H_0). لأغراض عملية، لدحض الفرضية الباطلة، استخدم جدول T-Student مع تقدير t على النحو التالي :

حيث:

: معامل الارتباط.

N: درجات الحرية.

وعند مقارنة القيمة التي تم الحصول عليها مع تلك الموجودة في جداول T-Student لمستوى معين من الأهمية وN-2 درجات الحرية ( ) إذا كانت القيمة المحسوبة ● ( ) يتم دحض الفرضية وبالتالي تعتبر العلاقة بين المتغيرات ذات دلالة إحصائية.

في هذه الدراسة تم استخدام مستوى دلالة قدره 95٪ (=0.05) وN عدد المجيبين الذين أجابوا على كل سؤال.

العاملات الزراعيات بين حياة التهميش وقساوة الاستغلال

الحسين لهناوي

خلال نهاية ثمانينات القرن الماضي، وبتوجيه من صندوق النقد الدولي، بدأت الدولة المغربية في رفع يدها عن القطاعات الحيوية وتفويتها للرأسمال الأجنبي والمحلي، في إطار برنامج التقويم الهيكلي، الذي يستهدف خوصصة كافة القطاعات الإنتاجية والخدماتية وكذلك المرافق الاجتماعية، بحيث لا يلزم الدولة إلا بضبط الأمن والسهر على تطبيق القانون، الذي هو، بطبيعة الحال، قانون التكتل الطبقي السائد. ضمن هذا البرنامج، في القطاع الفلاحي، تمت سياسة تفكيك الشركتين العموميتين اللتين كانتا تستغلان الضيعات الفلاحية المسترجعة من المعمرين الفرنسيين وهما شركة "سوجيطا" وهي الشركة التي كانت تتكلف باستغلال ما يناهز 80000 هكتار، جلها أراض زراعية تنتج الحبوب والقطاني والنباتات الزيتية كنوارة الشمس وكذلك الشمندر السكري والقطن. أما شركة "صوديا" فهي مكلفة باستغلال ضيعات أغلبها مغروسة بالأشجار المثمرة وتناهز مساحتها أزيد من 70000 هكتار. ولقد كانت الدولة توفر لهاتين الشركتين كافة المستلزمات المادية واللوجيستيكية الضرورية فضلا عن العديد من المهندسين والتقنيين ومختلف الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية التي تسطرها في برامجها. هاتين الشركتين، كانتا تشغل آلاف العاملات والعمال الزراعيين في مختلف الضيعات التي تديرها فروعها في المناطق الفلاحية الخصبة كسوس ماسة وابركان وبني ملال والغرب والشاوية والسايس وغيرها. إن التقديرات العامة كانت تشير إلى أن هاتين الشركتين كانتا توفر ما يناهز ستة ملايين يوم عمل لليد العاملة غير المرسمة، والتي تتشكل في غالبيتها من العاملات، في حين أن عدد أيام عمل العاملين والعاملات المرسمين يقل عن مليون يوم عمل.

بعد التفكيك الذي تم تنفيذه تحت غطاء الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، ستؤول كافة الضيعات إلى يد الرأسماليين المغاربة والأجانب، بعاملاتها وعمالها، على قاعدة توقيع دفتر للتحملات يضمن، نظريا، حقوق هؤلاء العمال والعاملات. إلا أن الملاحظ، بعد التفويت، ببضع سنوات، أقدم العديد من الرأسماليين الذين استفادوا من الضيعات على تكثيف الاستغلال بشكل يفوق بكثير ما يعانيه العمال والعاملات، لما كانوا يزاولون أعمالهم في الشركتين العموميتين. بل أقدم البعض من هذه الباطرونا الفلاحية على التسريحات الجماعية للعديد من العاملات والعمال، تحت أنظار السلطات المخزنية المتواطئة ومباركة السلطات القضائية التي تتغاضى عن تنفيذ حتى الأحكام القضائية التي تكون في صالح العاملات والعمال المتضررين في بعض الأحيان النادرة. لقد أدى تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية إلى خروج الشابات العاملات واقتحامهن مواقع الشغل في الضيعات الحديثة للرأسماليين المتواجدين، بالخصوص في منطقة سوس ماسة بحكم موقعها الجغرافي ومناخها المعتدل. هذه المميزات جعلت من هذه المنطقة قبلة للعديد من المستثمرين الأجانب والمغاربة، الذين أقاموا زراعات موجهة للتصدير إلى الأسواق الخارجية. هذه الزراعات تتطلب عملا شاقا طوال ساعات وتتطلب التوفر على مؤهلات معينة، وهو ما تجتهد فيه العاملات لتحظين بقبولهن من طرف السماسرة الذين يتوسطون في تشغيلهم عند أرباب الضيعات. هؤلاء العاملات الزراعيات يفدن من مختلف المناطق الهامشية ويلجأن إلى استئجار بيوت مشتركة في الأحياء الشعبية للمدن القريبة من مواقع تشغيلهن. أما البعض منهن فيضطر إلى إقامة أكواخ بلاستيكية بجانب الضيعات الكبرى، بموافقة رب الضيعة، قصد الاستفادة أكثر من عطائهن. هؤلاء العاملات يشتغلن في ظروف قاسية سواء تعلق الأمر بالعاملات اللواتي يشتغلن في الضيعات تحت ظروف مناخية صعبة أو اللواتي يشتغلن في محطات التلفيف. أما العاملات المشتغلات في البيوت المغطاة، فيتعرضن لاستنشاق الأدوية السامة والحرارة المرتفعة ونقص الأكسجين، مما يعرض حياتهم للخطر باستمرار.

لقد عرفت هذه المنطقة، توافد أعداد هائلة من عائلات العاملات القادمات من الهوامش نظرا لوجود ضيعات حديثة في ملكية رأسماليين أجانب، بهدف الاستفادة من احترام القوانين الشغلية بما فيها أداء أجور محترمة، إلا أن السماسرة الذين يتوسطون بين المشغل والعاملات يساهمون في مضاعفة استغلال العاملات، بفرض أتاوات عليهن وتشكيل حاجز بينهن والمشغل المباشر، بحيث لا تربطهن أية علاقة شغلية معه. إن العاملات التي تسكن في الأحياء الشعبية للمدن يتم تكديسهم إلى مواقع تشغيلهن في عربات ومركبات مخصصة لنقل البهائم. مما تترتب عنه حوادث متعددة يذهب ضحيتها العديد من العاملات بشكل مستمر، بدون أي تعويض يذكر أو محاسبة المسؤول عن هذه الحوادث، فطبعا لا السلطات ولا القضاء لا يهتمان بهذه الفواجع التي تتكرر.

> إن العاملات التي تسكن في الأحياء الشعبية للمدن يتم تكديسهم إلى مواقع تشغيلهن في عربات ومركبات مخصصة لنقل البهائم. مما تترتب عنه حوادث متعددة يذهب ضحيتها العديد من العاملات

هذا فيما يخص منطقة سوس ماسة، التي منتوجاتها موجهة إلى الأسواق الخارجية والتي يحقق فيها الرأسماليون أرباحا خيالية، مستفيدين من سخاء الدولة المتمثلة في الإعفاءات الضريبية والدعم المالي والقانوني الكبيرين إلى غير ذلك من عطاءات الدولة الطبقية. في المناطق الأخرى كمنطقة الغرب والسايس، فاليد العاملة النسائية التي تشتغل في القطاع الفلاحي، تتشكل بالأساس من ساكنة الدواوير والقبائل القريبة من ضيعات الرأسماليين بالمنطقة، حيث تسكن العاملات الشابات في منازل أوليائهن. لذلك تنقص معاناة البحث عن مأوى لكن ظروف الاستغلال تكون أكثر. ففي هذه الضيعات، أصبحت ظاهرة التشغيل عن طريق شركات الوساطة التي تم تشجيعها من طرف الدولة، بهدف حماية الباطرونا الفلاحية بعيدا عن تحمل أية أعباء من ناحية القوانين الشغلية. ففي منطقة سوس ماسة، استطاعت بعض النقابات أن تؤسس مكاتب نقابية في العديد من الضيعات، ساهمت في التفاف العمال والعاملات حولها وضمنت الحفاظ على حد أدنى من الحقوق والمكتسبات بنضالاتها ضد التعسفات المتزايدة للمشغلين، الذين أمام منافسة البلدان الأخرى لمنتوجاتهم في الأسواق الأوروبية، تتجه إلى الحلقة الضعيفة التي هي النقص من أجور العاملات والعمال. أما في المناطق الأخرى، فشروط التنقيب، أو حتى الكلام عن النقابة يصبح من المحرمات. فالباطرونا الفلاحية، في هذه المناطق لا تطيق سماع اسم النقابة أو ما يسمى بالعمل النقابي. فكل محاولة، مهما بلغت بساطتها، حول تأسيس أنوية نقابية، يقابلها الطرد الفوري لكل من سولت له نفسه المشاركة في هذا العمل.

العاملات الزراعيات، تهميش واستغلال وهشاشة عمقتها الجائحة

تلعب المرأة القروية الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل القوى العاملة النسائية 40% من القوة العاملة الدائمة والموسمية في القطاع الزراعي، وتحتل مكانة مهمة حيث تتواجد في 93% من الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية، ويبلغ معدل نشاطها 71.4% في المناطق الريفية، وأكثر من 7% من المزارع المغربية تديرها نساء.

وتضم البادية المغربية 79,4% من فقراء المغرب و64% من المواطنين الموجودين في وضعية هشة. ولايزال 47% من القرويين أميون بل تصل هذه النسبة إلى 56% في المناطق الجبيلة و82% في صفوف النساء.

وتظهر تقارير مندوبية التخطيط أنّ البطالة أكثر ارتفاعاً بين النساء المغربيات عموما، مقارنة بالرجال، بينما توجد العاملات منهن أكثر في قطاعي الزراعة والخدمات، ما يعكس هشاشة وضعيتهن في سوق الشغل. وتعتبر النساء الأكثر تأثرا من تداعيات جائحة كوفيد19- التي عمقت هشاشتهن في سوق العمل، حيث خرج مئات الآلاف من النساء من سوق العمل منذ بداية تفشي الجائحة.

ويؤكد الخبراء أن وضعية النساء كانت هشة في سوق العمل في الظروف العادية، خاصة في الأرياف، حيث يعانين من ضعف الأجور، ويتميز عملهن بعدم الاستقرار والموسمية. كما أن الجائحة وتوقف العديد من الشركات، كشفا عن ضعف التصريح بالعاملين في سوق العمل، غير أن ضعف التغطية الاجتماعية في المغرب، يمس أكثر النساء، اللائي يعانين من الشغل الناقص والشغل غير المؤدى عنه ودون ضمان اجتماعي.

فما هي الأسباب الحقيقية وراء هذا الوضع المتأزم للبادية عموما وللنساء القرويات والمرأة العاملة في القطاع الفلاحي على وجه الخصوص؟ وما هي آفاق العمل لمواجهة هذه الوضعية؟ تلك بعض الأسئلة التي سيتناولها ملف العدد 402 من جريدة النهج الديمقراطي.

المرأة القروية في ظل السياسات العمومية النيولبرالية

خربوشة

تهدف هذه المقالة إلى تلخيص أوضاع النساء القرويات بالمغرب كجزء من نساء العالم.

المجال القروي غني ولكن مهمش:

يحتل المجال القروي بالمغرب نسبة 90% من مجمل التراب الوطني ويتسع لحوالي 40% من السكان. وتقدر الأراضي الصالحة للزراعة فيه بحوالي 8,7 مليون هكتار تتوزع على حوالي 800 ألف استغلالية فلاحية، 60% منها تقل مساحتها عن 5 هكتارات.

وتقدر المساحة المسقية بمليون ونصف هكتار تستفيد 7% منها من 50% من مياه الري. فيما تعاني باقي المناطق من خصاص مهول في المياه يزيده الاستغلال المكثف للفرشة المائية استفحالا (شتوكة نموذجا).

يضم العالم القروي حوالي 43% من الثروات الوطنية وهو مصدر 11% من صادرات المغرب. كما يشكل فضاء خصبا للتنوع الثقافي، لكنه ظل مستبعدا وموضوع استغلال فلكلوري مناسباتي لأهداف تجارية وايديولوجية.

وفشلت كل المخططات والبرامج والاعتمادات المالية الضخمة، في ردم الهوة السحيقة بين البوادي والمدن وتحسين دخل الفلاحين الكادحين وتنمية مستوى عيشهم. لقد وصلت البادية المغربية إلى أقصى حدود التهميش والإقصاء وأضحت فيها الأوضاع الاجتماعية للأغلبية الساحقة جد مزرية تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الكريمة حيث تتميز بالفقر والمرض والأمية وغياب شبه تام للمرافق العمومية الحيوية.

مكانة المرأة القروية:

تلعب المرأة القروية الدور الأساسي في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل القوى العاملة النسائية 40% من القوة العاملة الدائمة والموسمية في القطاع الزراعي. وتحتل مكانة مهمة حيث تتواجد في 93% من الأنشطة الزراعية وشبه الزراعية ويبلغ معدل نشاطها 71.4% في المناطق الريفية، كما أن أكثر من 7% من المزارع المغربية تديرها نساء.

بعض المؤشرات لفهم أوضاع المرأة القرية

ورغم تحسن بعض المؤشرات كمعدل أمد الحياة ومعدل الولادات الحية ونسبة التمدرس والربط بشبكة الماء والكهرباء إلا أن البادية المغربية لاتزال تضم 79,4% من فقراء المغرب و64% من المواطنين الموجودين في وضعية هشة.

ولايزال 47% من القرويين أميون بل تصل هذه النسبة إلى 56% في المناطق الجبيلة و82% في صفوف النساء.

ونظرا لهزالة البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية تضطر العائلات خاصة في المناطق النائية إلى حرمان بناتهم من التعليم والاستعانة بهن في جلب مياه الشرب والقيام بالأعمال المنزلية والمساعدة في تربية المواشي وفي بعض الأنشطة التقليدية كالحياكة والغزل وغيرها.

ففي سنة 2015 سجل تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط أن 58,2% من الفتيات والنساء القرويات البالغات من العمر 10 سنوات أو أكثر، ليس لهن أي مستوى تعليمي.

كما أن استفادة المرأة القروية من الرعاية الصحية عموما وأثناء الحمل والولادة على وجه الخصوص لايزال دون المستويات المسجلة بالمناطق الحضرية الضعيفة أصلا، حيت أن معدل وفيات الأمهات بالقرى يبلغ ضعف نظيره بالمدن (148 وفاة مقابل 73 في المدن لكل 100 ألف ولادة حية).

كما تعاني من ضعف التغطية الصحية في البوادي بحيث لا تتعدى من الناحية الكمية 34%،

أضف إلى ذلك تنامي الهجرة القروية كدليل على انسداد الآفاق أمام شباب البادية نتيجة للتزايد السكاني والمكننة الفلاحية وثقل مديونية الفلاحين.

كما أن استمرار تقسيم الأراضي الفلاحية بفعل الإرث وأعراف أخرى يزيد من تقليص حجم الاستغلاليات وضعف مردوديتها، فضلا عن تعقد الإشكالات العقارية خصوصا في أراضي الجموع وما كان يعرف بتعاونيات الإصلاح الزراعي، واستمرار التمييز الاجتماعي والاقتصادي ضد النساء القرويات سواء كن فلاحات أو عاملات زراعيات.

الحقوق المهضومة للمراة القروية

لا تتمتع المرأة القروية بأبسط الحقوق المتعارف عليها، وذلك راجع بالأساس إلى الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي تعانيه إلى جانب باقي أفراد المجتمع القروي.

وتعاني المرأة القروية من الانتهاكات لحقوقها الاقتصادية، منها حرمانها من حق الاستفادة من أراضي الجموع وفي

يتبع في الصفحة 10

المرأة القروية والمرأة العاملة وآفاق النضال في ظل التراجعات والانتكاسات الحقوقية

عتيقة بنت زهور

ونحن نحيي اليوم العالمي للمرأة نود جعل هذه الذكرى مناسبة لنا، كحركة نسائية تقدمية وديمقراطية، لتشخيص وتقييم وضعية النساء ورسم الآفاق.

جدير بالذكر في البداية كذلك أننا وإن كنا سنخصص هذه المداخلة لوضعية المرأة العاملة والمرأة القروية فإن الأمر سيان، متشابه بين وضعية الرجل العامل أو الكادح ووضعية المرأة العاملة لأنهما ينتميان معا إلى طبقة اجتماعية واحدة، إلا أن الاستغلال والاضطهاد يكون أشد وأثقل في صفوف النساء، بحكم وضعهن الجنسي كنساء يعشن الاضطهاد الطبقي والهيمنة البطرياركية الذكورية، فهن إذن الحلقة الضعيفة.

لذلك فتشخيصي للوضعية سينطلق من تقارير رسمية ومن معاناة النساء والطبقة العاملة وعموم الكادحين الواردة في بيانات وبلاغات التنظيمات السياسية النقابية والحقوقية بشكل عام.

لقد عرت جائحة كوفيد - 19 وضعية فقرائنا. فحسب تقرير رسمي حول "الأثر الاقتصادي والاجتماعي لجائحة كوفيد19-" بتاريخ 18 غشت 2020: "أكثر من 5 ملايين مغربي يعيش الفقر المدقع، وما يقارب 24 مليون مغربي يوجد على عتبة الفقر، ونسبة الفقراء ارتفعت إلى 19.87% خلال سنة 2020، وأن ضعية الفقر ستضرب أساسا الأشخاص العاملين في القطاع غير المهيكل الذين يمثلون غالبية الفئة النشيطة من مهاجرين ولاجئين ونساء وعاملين وعاملات في النقل والبيع بالتقسيط وعاملات "الموقف" وحرفيين وعمال وعاملات البيوت وتجار الأسواق الشعبية والفلاحات بالبوادي والذين وجدوا أنفسهم بين ليلة وأخرى دون دخل ولا حماية فعلية من الفقر".

اما الذين يشتغلون في القطاع المهيكل فوضعيتهن لا تقل بؤسا عن القطاع غير المهيكل فانطلاقا من تقرير رسمي بعنوان "نظام الحماية الاجتماعية، الولوج للخدمات العمومية والبنيات المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات" ص 44، ف"نسبة العاملات المؤمنات في القطاع الصناعي لا تزيد عن 32% من مجموع 3,38 مليون مؤمن، والوضع أشد قسوة في القطاع الفلاحي إذ أن نسبة العاملات القرويات المؤمنات بالقطاع الفلاحي لا يتجاوز 40% من مجموع المؤمنين والذي لا يزيد عن 253500 مؤمن".

فأي إجراء قامت به الدولة لمواجهة الأزمة وكيف استجابت لذلك ؟؟؟ يقول المثل الشعبي "فهم تسطا" ولكن نحن سنقول "فهم باش تناضل أكثر وأفضل" .

تشريعات مجحفة وممارسات مخزنية جشعة

الدولة تغض الطرف وتساهم في تهريب الملايير التي راكمها الرأسمال المفترس. هكذا نجد رب شركة "انتيرطرونيك" بالدار البيضاء يوقف أزيد من 300 عاملة بعد الإعلان عن إغلاق المعمل بدون تعويض ويظهر في وسائل الإعلام الفرنسية وهو يعلن عن تأسيسه لوحدات صناعية جديدة بفرنسا.

كما تغاضى رب شركة UNIMERعن تلبية المطالب المشروعة لأزيد من 200 عاملة وعامل المتعلقة فقط بالأجور وتحسين ظروف التنقل وعن التوقيف بسبب جائحة كورونا والتمييز في الفحص الطبي.

إن رغبت يوما في التضامن والنضال المشترك وتأسيس مكتب نقابي وفق ما تضمنته الاتفاقيات الدولية 87 و98 بالإضافة إلى إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات كمرسوم 91-793 والذي يسمح للباطرونا بتسريح العمال والعاملات، وإصدار مشروع قانون النقابات، ومشروع قانون الاضراب، ومدونة الشغل...

أو ما أشار إليه دستور 2011 فإن هذا الإجراء سيصحبه الطرد من العمل وكأنك ارتكبت خطئا جسيما.

قد تعتقدين أنك مساهمة وأن لك الحق في الحماية الاجتماعية كعاملة، لكن المشغل ورغم الاقتطاع من أجرك لا يصرح بك في نظام الضمان الاجتماعي، أو يصرح فقط بعدد من الأيام أقل بكثير من مدة العمل الفعلية، مما يحرمك ويفوت عليك حتى الاستفادة من الدعم الخاص من صندوق جائحة كورونا على هزالته.

الإجراء الثاني الذي قامت به الدولة هو إغداق الملايير من الدراهم على الباطرونا، المأخوذة من صندوق كورونا والذي خصص في الأصل لإعانة العمال والعاملات،

> الإجراء الثاني الذي قامت به الدولة هو إغداق الملايير من الدراهم على الباطرونا، المأخوذة من صندوق كورونا والذي خصص في الأصل لإعانة العمال والعاملات

والهدف من كل ذلك هو ضرب الاستقرار في العمل، وتعميق الهشاشة، وتكبيل النقابات والنضالات العمالية. ولم تكتفي الدولة بذلك، بل شنت حملة مسعورة لكبح كل صوت محتج، وقمع الحراكات الاحتجاجية. هكذا قامت أجهزة الدولة بتفكيك معتصم عمال "امانور" بطنجة، وأصدرت حكما قاسيا ضد شباب جرادة وبني تجيت، وتتابع العديد من نشطاء الحراكات الشعبية في المحاكم.

يتضح إذن من كل هذا أن النظام استغل وضعية جائحة كورونا، وما ارتبط بها من إجراءات احترازية، وعلى الخصوص التضييق على حرية التنقل والتجمع، لمحاصرة المقاومة الشعبية وخنقها، بمنع المسيرات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية، والاعتقالات لمحاكمة مناضلي الحراكات الشعبية.

ما العمل أمام هذه الوضعية

مما لا شك فيه أن أهمية التوضيح والتدقيق والشرح والتعميم أساسية ومهمة، لأنها ستشكل صمام أمان، تنير لنا جميعا الطريق نحو الفعل الصحيح، وتشكل سلاحا بيد النساء للتصدي للأفكار والمعتقدات المسمومة، التي تحاول الأنظمة الطبقية أن تنشرها وتعممها، والتي تعمل على زرع الوهن اليأس والاستسلام عبر الزعم والترويج بأن تحرير النساء وانعتاق الطبقة الكادحة رجالا ونساء والفلاحات الفقيرات من الاضطهاد والاستغلال من الفقر والدونية أمر مستحيل وغير قابل للتحقيق. والحال أن الأزمة التي يعرفها العالم الرأسمالي والأنظمة التابعة له، وواقعنا في ظل وباء كورونا، حيث أصبحت النساء كبش فداء يؤدين فاتورة الأزمات، تجعل أملنا في التحرر

يتبع في الصفحة 10

المرأة العاملة ومدونة الشغل
ضمانات محدودة لا تجد طرقها للتنزيل

إدريس عدة

تركز الباطرونا الجشعة استغلالها في السنوات الأخيرة على النساء تأكيدا لسعيها الدائم من أجل توظيف يد عاملة "تعمل أكثر بأجر أقل وفي صمت" وهو ما يفسر ارتفاع الاعتماد على النساء في القطاعات والأشغال التي تستدعي تشغيل عدد كبير من العمال، في وضعية هشة من الناحية القانونية والاجتماعية، في أنشطة كأنشطة الكابلاج والنسيج والفلاحة والصناعات الغدائية. وما يشجع الباطرونا على ذلك، هو ضعف تنقيب النساء، وبالتالي افتقارهن لفرص تلقي الحد الأدنى من التأطير القانوني، لتمكينهم من المعرفة القانونية بالحقوق القليلة أصلا، التي تضمنها مدونة الشغل. لهذا ارتأينا أن نعرض لبنود مدونة الشغل التي تناولت بعض الحقوق البسيطة على المستوى القانوني، وهي في الغالب حقوق يتم هضمها في غياب مقاومة نقابية، وبسبب جهل المعنيات بها وفي ظل ضعف وتواطؤ الجهات التي يفترض فيها السهر على ضمانها ويمكن حصر هذه البنود وفق المحاور التالية :

ففي مجال المساواة في التشغيل والحق النقابي تنص المادة 9 على أنه "يمنع كل مس بالحريات والحقوق المتعلقة بالممارسة النقابية داخل المقاولة وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل كما يمنع كل مس بحرية العمل بالنسبة للمشغل وللأجراء المنتمين للمقاولة.

كما يمنع كل تمييز بين الأجراء من حيث السلالة، أو اللون، أو الجنس، أو الإعاقة، أو الحالة الزوجية، أو العقيدة، أو الرأي السياسي، أو الانتماء النقابي، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، يكون من شأنه خرق أو تحريف مبدأ تكافؤ الفرص، أو عدم المعاملة بالمثل في مجال التشغيل أو تعاطي مهنة، لاسيما فيما يتعلق بالاستخدام، وإدارة الشغل وتوزيعه، والتكوين المهني، والأجر، والترقية، والاستفادة من الامتيازات الاجتماعية، والتدابير التأديبية، والفصل من الشغل".

يترتب عن ذلك بصفة خاصة ما يلي :

1. **حق المرأة في إبرام عقد الشغل؛**
2. **منع كل إجراء تمييزي يقوم على الانتماء، أو النشاط النقابي للأجراء؛**
3. **حق المرأة، متزوجة كانت أو غير متزوجة، في الانضمام إلى نقابة مهنية، والمشاركة في إدارتها وتسييرها.**

في باب تجريم التحرش الجنسي تنص المادة 40 حرفيا على أنه "يعد من بين الأخطاء الجسيمة المرتكبة ضد الأجير من طرف المشغل أو رئيس المقاولة أو المؤسسة، ما يلي :

- **السب الفادح؛**
- **استعمال أي نوع من أنواع العنف والاعتداء الموجه ضد الأجير؛**
- **التحرش الجنسي؛**
- **التحريض على الفساد.**

وتعتبر مغادرة الأجير لشغله بسبب أحد الأخطاء الواردة في هذه المادة في حالة ثبوت ارتكاب المشغل لإحداها، بمثابة فصل تعسفي".

فيما تنص مدونة الشغل على بنود خاصة بحماية الأمومة؛ حيث جاء في المادة 159 أنه "لا يمكن للمشغل إنهاء عقد شغل الأجيرة، التي ثبت حملها بشهادة طبية، سواء أثناء الحمل، أو بعد الوضع بأربعة عشر أسبوعا.

كما لا يمكن للمشغل إنهاء عقد شغل الأجيرة أثناء فترة توقفها عن الشغل بسبب نشوء حالة مرضية عن الحمل أو النفاس، مثبتة بشهادة طبية.

غير أنه يمكن للمشغل إنهاء العقد، إذا أثبت ارتكاب المعنية بالأمر خطأ جسيما، أو للأسباب الأخرى القانونية للفصل، شرط ألا تبلغ الأجيرة قرار الإنهاء أثناء فترة توقف عقد الشغل المنصوص عليها في المادتين 154 و156 أعلاه، ولا يكون لهذا الإنهاء أي أثر، خلال تلك الفترة.

إذا بلغت الأجيرة قرار فصلها قبل أن تثبت حملها بشهادة طبية، أمكن لها، في أجل خمسة عشر يوما من إبلاغها قرار الفصل، إثبات الحمل بواسطة شهادة طبية، توجهها إلى المشغل برسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل. ويصبح الفصل نتيجة لذلك باطلا، مع مراعاة مقتضيات الفقرة الثانية من المادة 159.

لا تحول أحكام المادتين السابقتين، دون انتهاء عقد الشغل المحدد المدة، بحلول أجله".

كما جاء في المادة 161 أنه "يحق للأم الأجيرة، أن تتمتع يوميا، على مدى اثني عشر شهرا، من تاريخ استئنافها الشغل إثر الوضع باستراحة خاصة، يؤدى عنها الأجر باعتبارها وقتا من أوقات الشغل، مدتها نصف ساعة صباحا، ونصف ساعة ظهرا، لكي ترضع مولودها خلال أوقات الشغل. وتكون هذه الساعة مستقلة عن فترات الراحة المعمول بها في المقاولة.

يمكن للأم الأجيرة، أن تتفق مع المشغل على الاستفادة من هذه الساعة المخصصة للرضاعة في أي وقت من أيام الشغل".

وتتضمن المادة 162 تنصيصا على أنه "يجب تجهيز غرفة خاصة للرضاعة داخل كل مقاولة، أو على مقربة منها مباشرة، إذا كان يشتغل فيها ما لا يقل عن خمسين أجيرة، تتجاوز سنهن السادسة عشرة.

يمكن استعمال غرف الرضاعة روضا لأطفال الأجيرات العاملات بالمقاولة.

تتولى السلطة الحكومية المكلفة بالتشغيل، تحديد شروط قبول الرضع وغرف إرضاع المواليد، وشروط حراسة الأمكنة، وتوفير مستلزماتها الصحية".

ولتوفير دور حضانة لأبناء الأمهات العاملات جاء في المادة 163 حرفيا أنه "يمكن إنشاء دار للحضانة بمساهمة عدة مقاولات متجاورة بمنطقة معينة مع تجهيزها وفق الظروف الملائمة".

ولصيانة هذه الحقوق القانونية ورغم أنه، وبشكل عام، لا يجوز الاتفاق على ما يخالف مدونة الشغل، إلا أنه تم التأكيد مرة أخرى، في المادة 164 من مدونة الشغل، على أنه "يكون باطلا بقوة القانون، كل اتفاق ينافي أحكام المواد من 152 إلى 163".

وفي باب العقوبات والغرامات، جاء في مدونة الشغل وتحديدا في المادة 165 نصوص يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 20.000 درهم عن الأفعال التالية :

- إنهاء عقد شغل أجيرة حامل، أثبتت حملها بشهادة طبية، أو نفساء، وهي في فترة الأربعة عشر أسبوعا الموالية للوضع، خارج الأحوال المنصوص عليها في المادة 159.
- تشغيل الأجيرة، وهي نفساء، في فترة السبعة أسابيع الموالية للوضع؛
- رفض توقيف عقد شغل الأجيرة، خلافا لأحكام المادة 154.

وتؤكد أنه يعاقب بغرامة من 2000 إلى 5000 درهم عمايلي :

- رفض تمتيع الأم الأجيرة، بفترة الاستراحة الخاصة، المستحقة لها، خلال أوقات الشغل، من أجل إرضاع مولودها، أثناء المدة المنصوص عليها في المادة 161".
- عدم التقيد بأحكام المادة 162، المتعلقة بإحداث الغرفة الخاصة بالرضاعة، وعدم التقيد بالنصوص التنظيمية الجاري بها العمل، فيما يتعلق بشروط قبول الرضع، وتجهيز غرف إرضاع المواليد، وحراستها، وتوفير مستلزماتها الصحية.

هذا بالإضافة أن المادة 269 تنص صراحة على أنه "يستفيد كل أجير من إجازة مدتها ثلاثة أيام، بمناسبة كل ولادة. ويسري هذا الحكم على الأجير الذي استلحق طفلا بنسبه. يمكن أن تكون الأيام الثلاثة متصلة أو غير متصلة، باتفاق بين المشغل والأجير، على أن تقضى وجوبا في مدة شهر من تاريخ الولادة.

إذا صادف وقوع الولادة، الفترة التي يكون فيها الأجير في عطلة سنوية مؤدى عنها، أو في إجازة بسبب مرض، أو حادثة أيا كان نوعها، أضيفت إلى العطلة السنوية أو إجازة المرض أو الحادثة إجازة الأيام الثلاثة المذكورة".

وعلاقة بالموضوع ذاته أكدت المادة 270 على انه "يستحق الأجير خلال أيام إجازته الثلاثة، تعويضا مساويا للأجر الذي كان سيتقاضاه لو بقي في شغله. يؤدى هذا التعويض إلى الأجير، من طرف مشغله عند حلول موعد أداء الأجر الذي يلي مباشرة قيام الأجير بالإدلاء بوثيقة الولادة المسلمة من طرف ضابط الحالة المدنية. يسترجع المشغل التعويض المذكور، من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في حدود السقف الخاص بمبلغ الاشتراكات الشهرية المدفوعة إلى هذا الصندوق.

إن بنود مدونة الشغل المشار إليها في هذا المقال هي كل ما يخص المرأة العاملة في مدونة الشغل، وهي بكل تأكيد لا تحقق الضمانات الكافية لعمل النساء في ظروف تراعى فيها خصوصياتهن وتضمن فيها حمايتهن من التمييز والتحرش وتحقق لهن المساواة الفعلية مع زملائهن الرجال.

إلا أنه مع ذلك، تمتع النساء العاملات بهذه الحقوق يعد حلما بعيدا المنال في ظل الأوضاع التي تعيشها الشرائح الواسعة من النساء في الضيعات الفلاحية ومحطات التلفيف، اللواتي تجبرهن أوضاعهن الاجتماعية على إخفاء وجوههن خلف النقاب قبل التوجه للعمل أو "الموقف"، فأحرى أن يفصحن عن كونهن أمهات أو حوامل أو مرضعات، كما أن استمرار التمييز ضد النساء في الأجر والحق في الاستقرار في العمل يجعل الحديث عن الحقوق، المشار إليها في هذه المقالة، يبدو من الترف، مما يستدعي بالدرجة الأولى التواصل مع النساء العاملات في كافة مواقع تواجدهن، وتمكينهن من الوعي بحقوقهن القانونية، وتقوية انخراطهن في النقابة كأداة لخوض النضال الاجتماعي وضرورة لتطور وعيهن الطبقي.

تتمة مقال المرأة القروية والمرأة العاملة وأفاق النضال في ظل التراجعات والانتكاسات الحقوقية

والانعتاق أكثر قابلية للحياة، وأن دورنا كنساء اليوم أكثر أهمية من ذي قبل، في الدعوة والانخراط لبناء وتجديد مشروعنا الاشتراكي الذي يشكل أملنا جميعا نساء ورجالا.

على صعيد واقعنا كحركة نسائية ديمقراطية والتقدمية

نتميز بضعف انغراسنا كقوى مناضلة وسط الجماهير الشعبية مع العاملات الزراعيات والصناعيات، خطواتنا متفرقة مشتتة، وتلك نقطة ضعفنا، وفرصة سانحة للمخزن من أجل تشديد الخناق على نضالات العاملات ونساء البوادي الكادحات. لذلك علينا جميعا، كنساء يساريات ديمقراطيات تقدميات، تشكيل جبهة نسائية قوية وضاغطة لمواجهة كل أشكال الظلم والتمييز والتفقير والعنف والفساد السياسي. جبهة تضم الحركة النقابية المكافحة والحركة الحقوقية المناضلة وعناصر المجتمع المدني المناضل والحي، نعمل جميعا يدا في يد من أجل بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير في الأحياء وفي هوامش المدن وفي القرى ودور الصفيح ...

على مستوى واقع العاملات والفلاحات والكادحات

• على العاملات والفلاحات ونساء البوادي أن يدركن ويعرفن عدوهم الحقيقي الذي هو سبب فقرهن ومآسيهن وحرمانهن من حقهن في الحياة الكريمة، والتي لن تتحقق إلا بضمان التعليم والصحة والسكن والتغطية الصحية... يعرفن أن المخزن بمؤسساته المتعددة (البرلمان وحكومة،...) وبوسائله القمعية (شيوخ مقدمين رجال الشرطة،...) وقوانينه التصفوية ومافياته المتنفذة في مجال العقار، واستنزاف الثروات البحرية، وطرد الفلاحات من أراضيهن الفلاحية...

• على الكادحات والعاملات في القرى والمدن أن يدركن كذلك أن النضال الفئوي المشتت لن يؤدي سوى لنتيجتين :

• **الأولى**، زرع اليأس والوهن في كل النضالات الاحتجاجية سواء في المدن أو البوادي، في المعامل أو الضيعات الزراعية.

• **ثانيا**، أن تشتت النضال سيساعد الأعداء الطبقيين على تعزيز نفوذهم وتقوية وتصليب هيمنتهم.

مما يجعل من مهامنا الملحة اليوم، نحن الفاعلين النقابيين والجمعويين والسياسيين وكل القوى الحية المؤمنة بالتغيير، أن نلتحم مع نضالاتهم ويتبلور الالتحام في تشكيل جبهة النضال الشعبي من أجل عزل المافيا المخزنية وتغول الدولة البوليسية، في أفق التخلص من النظام المخزني: العائق الأساسي أمام تمتع النساء العاملات والفلاحات بحقوقهن، بل بذلك نضع الحجرة الرئيسية لفتح طريق تحرر الشعب المغربي؛ وفي تحقيق مهمتنا الآنية التي ننخرط فيها كقطاع نسائي، وهي تهييء الشروط من أجل الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، في مؤتمرنا الخامس المقبل.

وانطلاقا من هذا الهدف الواضح، فإننا:

• نشجع العاملات الصناعيات والزراعيات للانخراط الواعي والمنظم في الإطارات النقابية المكافحة. فهن يتواجدهن بأعداد كبيرة في القطاعات الإنتاجية الهشة كالنسيج، الكابلاج والتلفيف، وفي الضيعات الفلاحية، مما يجعل منهن القوة الفاعلة لتنظيم نقابي يقويهن ويوحد مطالبهن ليصبحن اللحمة الأساسية لبناء تنظيم سياسي يدافع عن مصالحهن؛ ونحقق بالتالي ذلك الارتباط العضوي بين النضالين الاقتصادي والسياسي.

• ندعوا كل الفاعلين النقابيين والجمعويين والسياسيين وكل القوى الحية المؤمنة بالتغيير إلى خلق أدوات النضال الفعلي،

وفي الخلاصة نؤكد على:

• قناعتنا بأنه لا يمكن للمرأة العاملة والفلاحة أو أية امرأة أو رجل، لا يملكون سوى قوة عضلاتهم ليبيعونها للباطرونا، أن ينتزعوا حقوقهم/هن إلا عبر التضامن فيما بينهم وعبر الانخراط في النضال النقابي.

• لا يمكن لأي تغيير أن يحقق مشروعا ثوريا إلا بتواجد النساء، ولا يمكن لثورة أن تضمن مطالب الكادحات والعاملات بدون حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، حزب يدافع عن المضطهدين طبقيا وجنسيا.

• أن الانتصار على أسباب الفقر والحرمان الذي نعيشه ليس قدرا محتوما أبديا بل هو أمر ممكن وقابل للتحقق، فقط علينا نحن، كيسار وكحركة حقوقية ونقابية ونسائية وسياسية، أن نتواجد باستمرار معهن في النقابات، في معاركهن النضالية، ومع الحراكات الشعبية من ضحايا السكن والماء وضحايا سياسة انتزاع الأراضي...

• ضرورة العمل على تشكيل جبهة نسائية ضد الرأسمالية والصهيونية العالمية.

تتمة مقال المرأة القروية في ظل السياسات العمومية النيولبرالية

أحيان كثيرة من ميراث أبويها بسبب أعراف رجعية، أضف إلى ذلك عملها غير المأجور في إطار الاستغلاليات العائلية والتي تشكل أغلب نمط للإنتاج الفلاحي ببلادنا، عملها. بالإضافة لانتهاكات أخرى كالعنف الجسدي والجنسي والنفسي واستمرار تزويج القاصرات رغم محاولة الحد منه قانونيا.

إن ما حققته الحركة النسائية المغربية بفضل نضالاتها منذ الاستقلال، لم يشمل بعد النساء القرويات اللواتي لازلن ينتظرن تعرية واقع الإقصاء والتهميش الذي يعانين منه. والذي يمكن تشخيص بعض أشكاله كالتالي:

• القيام بجميع أعمال البيت من تربية الأطفال وإعداد وتغذية الأسرة؛

• العمل مجانا ودون عطلة أو حماية بمزارع العائلة وجلب مياه الشرب وحطب الخشب وغزل الصوف وحياكة الأفرشة والأغطية والألبسة لهم؛

• الاشتغال في سن مبكر استعدادا لتزويجهن ابتداء من سن الرابعة عشرة؛

• استفادة الرجال من عملهن ومنتوجاتهن وتحكمهم في اقتصاد العائلة.

وتعيش فئات عريضة من النساء القرويات معاناة من نوع آخر مرتبط بنشاطهن الفلاحي عبر ما يعرف بالتعاونيات الفلاحية النسائية، تأسست العديد منها منذ نهايات القرن الماضي. وتتخصص هذه التعاونيات والجمعيات في أنشطة متنوعة كحياكة الصوف وإنتاج زيت الأركان والعديد من المستحضرات والأعشاب الطبية والعطرية وأصناف الكسكس، ومنها التي تنتج مشتقات الحليب أو المتخصصة في تربية المواشي والدواجن، لكن النساء فيها يعشن أصناف متعددة من الاستغلال أبرزها:

• تحكم الدولة في التعاونيات عبر إشراف ومراقبة السلطات المحلية لوزارات الداخلية والفلاحة والصناعة التقليدية على عملها والأموال التي تتلقاها لدعم نشاطها؛

• انتشار الأمية وسط النساء المنخرطات في هذه التعاونيات مما يجعلهن عرضة لاستغلال مديري التعاونيات، عبر إشرافهم على جميع المعاملات التجارية والمالية للتعاونية؛

• تحكم الوسطاء والسماسرة وشركات الأدوية ومستحضرات التجميل في أثمنة المنتوجات التي تنتجها النساء المتعاونات؛

• تعقيد مساطر التصدير بالنسبة للتعاونيات وصعوبة الحصول على شهادات الجودة والتصدير وغلاء تكاليفها.

وتعيش فئة عريضة من النساء العاملات في الضيعات الزراعيات في ظروف أشبه بالإقطاع حيت تُمتهن كرامتهن وتُنتهك حقوقهن يوميا من خلال التمييز في الأجر بين المرأة والرجل على مستوى سوق الشغل بالقطاع الفلاحي، غير المساوي بدوره لنظيره في باقي القطاعات، ومعاناتهن اليومية من التحرش والاستغلال الجنسي في محل العمل...

وتشكل القروض الصغرى أحد أهم أوجه استغلال النساء القرويات، يمكن تلخيصها كالتالي:

• فشل جل المشاريع الصغرى التي يقمن بها بسبب غياب دراسة جدوى المشاريع وغياب مواكبة الدولة لها.

• ربط مجموعة منهن بعقود سلف جماعية تجعل كل واحدة منهن مسؤولة عن عدم قدرة باقي عضوات مجموعتها على سداد القرض مما يجعلهن عرضة للابتزاز بل والمتابعة القضائية.

• توظيف أغلبهن لهذه القروض في تجهيز منازل أسرهن أو تزويج أبنائهن أو لسداد قروض سابقة مما يدخلهن في دوامة من القروض تنتهي بهن إلى مشاكل عائلية تصل حد الطلاق، بل قد ترمي بعدد منهن في السجن.

هذا الوضع المتأزم للبادية المغربية هو نتيجة الاختيارات السياسية التي اعتمدت النهج الرأسمالي التبعي وهمشت الطاقات الكامنة والمتمثلة في الفئات الأساسية، أي الفلاحين الكادحين والعمال الزراعيين وخاصة النساء منهم، رغم تلوينها بالأخضر والانتقال من مخططات الأرقام إلى مخططات الألوان، أبانت عن فشلها مما يقتضي النضال على طريق فرض بديل وطني ديمقراطي شعبي يمكن ساكنة العالم القروي من الأرض والماء والعيش الكريم ويلبي الحاجيات الغذائية للشعب المغربي.

حصيلة الحراكات الشعبية منذ 10 سنوات في المغرب
رهانات الدمقرطة: أية آفاق

مصطفى البراهمة

انطلقت حركة 20 فبراير 2011 في خضم الحراكات الشعبية التي أطلقتها السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي، بدء من تونس على إثر اقدام الشهيد البوعزيزي على إحراق نفسه، بعد تحطيم عربته من طرف أعوان السلطة، لتنتقل

إلى مصر وسوريا وليبيا والمغرب واليمن وغيرها من بلدان العالم العربي والمغاربي. واستطاعت في ظرف وجيز كسر عتاة الدكتاتوريين: بن علي في تونس، والقذافي في ليبيا، ومبارك في مصر وعلي عبد الله صالح في اليمن، ومن ثم الالتفاف عليها واحتوائها في البحرين والأردن والمغرب وغيرها من بلدان العالم العربي والمغاربي. وكانت كلها موجهة ضد الفساد والاستبداد تحت شعار "حرية- كرامة- عدالة اجتماعية"، وكانت كلها سلمية، حركها الشباب والشابات، غالبا من خارج النسق الرسمي، من خارج الحكومة وأحزاب الأغلبية وحتى المعارضة الرسمية، موظفة بذكاء الثورة الرقمية عبر مختلف وسائط التواصل الاجتماعي، وساندتها التنظيمات من النسق المضاد التي تشتغل خارج الآليات الرسمية للأنظمة الاستبدادية.

والحال هاته كيف انتهت مساراتها، وصارت مآلاتها؟

- تم الالتفاف على مطالبها بالقمع والمناورة، وحدها تونس، عرفت فيها الثورة التونسية مكاسب ملموسة، بحل الحزب الحاكم والتوافق على دستور ديمقراطي من طرف قوى الثورة، ولا زال الصراع قائما مع فلول النظام البائد وحركة النهضة الإخوانية.

- عودة فلول النظام إلى الحكم في مصر على إثر انقلاب عسكري على سلطة الإخوان المسلمين الغاصبة للثورة المصرية.

إذا كانت هذه هي مآلات السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي فما هي أسبابها؟

- السبب الرئيسي هو غياب الأدوات الرئيسية في التغيير الثوري: حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، القادر على قيادة الثورة والسير بها إلى أبعد مدى لتحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي في أفق الاشتراكية وغياب للجبهة الديمقراطية الشعبية كتكتل طبقي بقيادة نضال الشعوب لدحر الأنظمة الاستبدادية ولتحقيق أهداف الثورة.

- السبب الثاني هو تدخل القوى الإقليمية: تركيا وإيران والسعودية والإمارات الساعية لإنقاذ الأنظمة البائدة أو للهيمنة والتحكم في مخرجات الثورة.

- السبب الثالث هو تدخل القوى الامبريالية وسعيها للحفاظ على الهيمنة على المنطقة، نظرا لطابعها الجيواستراتيجي ولحماية الكيان الصهيوني، والاستمرار في الاستحواذ على خيرات المنطقة وخصوصا النفط والغاز الطبيعي.

- السبب الخامس هو غياب انخراط الطبقة العاملة في السيرورات الثورية نظرا لغياب حزبها من جهة، ولخضوعها تأطيرا وممارسة من طرف النقابية الضيقة التي تمارسها نقابات تتحكم فيها السلطة في ظل الأنظمة الاستبدادية.

> إن أكبر مكسب لحركة 20 فبراير هو تحطيم جدار الخوف لدى المواطنين والنشطاء والصحافيين رغم فبركة الملفات لاعتقالهم، لذلك فمطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين يتصدر اليوم كل المطالب

لكن السيرورات الثورية لم تقل بعد كلمتها الأخيرة، فقد انخرطت في موجتها الثانية كل من الجزائر والعراق ولبنان وقد حصل تطور في السودان، الذي طردت فيه قوى الحرية والتغيير نظام البشير الاستبدادي المستند إلى الإخوان المسلمين وحلت حزبه وتوافقت حول دستور جديد ديمقراطي، لكن الصراع مازال مستمرا مع الفلول وأذناب النظام البائد.

أما في المغرب، فظل قمع النظام متناسبا مع رغبته في الالتفاف على حركة 20 فبراير المجيدة، فبعد أن شملت الحركة ما يقرب من 100 مدينة وقرية وتجاوزت المليون متظاهر، جاء خطاب الملك في 9 مارس، وكأنه يستجيب لمطالب الحركة، ليخرج بدستور ممنوح جديد، لم يكرس كل ما جاء في خطاب 9 مارس. ولكن جاء ببعض الحقوق على مستوى الحريات، لكنه ألغاها عمليا بالحفاظ على الطابع المخزني الاستبدادي للنظام. هللت له كل القوى المندمجة في بنية النظام المخزني والتي لم تساند مطالب الحركة، ومكن حزب العدالة والتنمية الإخواني الذي سرق شعار محاربة الفساد والاستبداد ليدخل به الانتخابات ليمرر بالملموس ما كانت قد عجزت عن تمريره كل القوى اليمينية التي سبقته، وعلى الخصوص إلغاء دعم الدولة للمواد الاستهلاكية الأساسية في حياة المواطنين.

لكن حركة 20 فبراير لا زالت مستمرة، يشهد على ذلك الحراكات الشعبية بالريف وجرادة وتندرارة وبني تجيت ووطاط الحاج وزاكورة وتنغير والفنيدق، والحركات المطلبية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، ونضالات رجال ونساء التعليم والصحة، والحركات الجماهيرية في أغلب المدن والقرى والمناطق المهمشة.

إن أكبر مكسب لحركة 20 فبراير هو تحطيم جدار الخوف لدى المواطنين والنشطاء والصحافيين، رغم فبركة الملفات لاعتقالهم، لذلك فمطلب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين يتصدر اليوم كل المطالب.

رهانات الدمقرطة: أية آفاق

لابد أولا من التأكيد على أن الحراكات الشعبية في العالم العربي والمغاربي، سواء في موجتها الأولى أو الثانية، تدخل ضمن السيرورات الثورية في العالم العربي والمغاربي، هذه الحراكات كانت فقط مفجرها، وستستمر بطرق وأشكال مختلفة، رهانها الأساسي: الديمقراطية الشاملة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمجالية والبيئية والجندرية، علما أن الثورة الفرنسية قضت 100 سنة قبل أن تفرض وتكرس أهدافها، وعرفت الانتكاسات وعودة الديكتاتورية مع نابليون، ثم استتباب الوضع مع الجمهوريات اللاحقة.

فقد حققت حركة 20 فبراير في المغرب هدفين رئيسيين سياسيين:

*الأول: تحطيم جدار الخوف.

*الثاني: إدراك الجماهير الشعبية لقوتها، وأنها صانعة التاريخ.

لذلك فحركة 20 فبراير ما تزل مستمرة، وإن انشطرت إلى حراكات شعبية في المدن والقرى في المناطق المهمشة حول قضايا محلية، لكن مطلبها ظل هو "الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية" ومناهضة الفساد والاستبداد. وطالت أيضا

يتبع في الصفحة 16

وضعية النساء العاملات والكادحات في ظل تغول النظام المخزني ومداخل التجدر

نعيمة الشبلي

يستمد النهج الديمقراطي منظوره للعمل النسائي من إطاره المرجعي الذي ينهل من الماركسية كتحليل للواقع وفهمه من أجل تغييره، ويصبو إلى خلق شروط النضال من أجل تشييد مجتمع اشتراكي، وحدد مهمته المركزية والآنية منذ المؤتمر الرابع في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ودعا إلى تضافر الجهود من أجل إنجازها•

وقطاعنا النسائي جزء لا يتجزأ من النهج الديمقراطي وحلقة في بنيته التنظيمية، لذا، فهو يستند إلى مقررات التنظيم ومرجعيته الفكرية والسياسية للانخراط في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، من كونه تنظيم سياسي ماركسي يسعى لتنظيم وتأطير الطبقة العاملة وعموم الفئات الكادحة وتموقعها في الصراع الطبقي من أجل التغيير الجذري في المجتمع، ومن منطلق أن تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع والعكس صحيح، وتحرر الطبقة العاملة رهين بتحرر العاملات والكادحات من الاستغلال والاضطهاد والاستلاب•

ونجاح هذا المشروع الكبير ذو الطابع الثوري رهين بمدى المساهمة الفعلية للمناضلين والمناضلات، وبالجدية والمسؤولية في تنزيل خطة وبرنامج عمل الحزب، لتوفير شروط الإعلان عن تأسيس الحزب المنشود•

فمن هي هذه الفئة التي يضعها النهج في صلب مشروعه؟ ما هي أوضاعها؟ وما حاجتها إلى الأداة السياسية التي يعمل النهج على بنائها؟

الطبقة العاملة هي الفئة من الرجال والنساء الذين يعيشون من بيع قوة عملهم اليدوية أو الذهنية للرأسمال، بدأت بالظهور مع بداية الاستعمار واستغلاله للمناجم وإنشائه لوحدات الصناعة الميكانيكية والتعدينية، كرافد من روافد تطوره الصناعي والاقتصادي. بعد الاستقلال الشكلي وتراجع بعض الأنشطة الصناعية والمنجمية، شهد الإنتاج الصناعي التحويلي ارتفاعا لصالح الشركات المتعددة الاستيطان التي استفادت وتستفيد من امتيازات كثيرة، وظهرت صناعات أخرى استقطبت أعدادا من اليد العاملة النسائية، إذ مع تغلغل النظام الرأسمالي في المغرب وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين، خرجت أعداد كبيرة من النساء لسوق الشغل خاصة في معامل صناعة الألبسة التي انتشرت خلال بداية تسعينات القرن الماضي، وهي الفترة التي تزامنت مع ترحيل هذه الصناعة من دول الاتحاد الأوربي إلى بعض الدول التبعية، ومنها المغرب، بهدف الاستفادة من استغلال اليد العاملة النسائية الرخيصة بدون شروط أو قيود•

وخلال بداية القرن الحالي، فتحت الدولة المجال واسعا للرأسمال المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاع الفلاحي، أدى هذا التوجه إلى إقامة ضيعات حديثة واستغلاليات شاسعة، مستفيدة من الإعفاءات الضريبية ودعم هائل، نتج عنه الإقبال على تشغيل ألاف النساء كعاملات زراعيات في الضيعات أو محطات التلفيف والتصبير. وإذا تساءلنا عن نسبة العاملات في المغرب نجدها في حدود ثلاثة وعشرين من المئة من مجموع الطبقة العاملة، أي مليونين ونصف المليون من أصل أحد عشر مليون عامل وعاملة. وهذه الطبقة العامة النسائية موزعة حسب القطاعات كالتالي :

- قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري سبعة واربعون من المائة؛
- قطاع الخدمات ثمانية وثلاثون من المائة؛
- قطاع الصناعة أربعة عشر من المئة.

> إن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتردي المستوى المعيشي لعموم الطبقات الشعبية وارتفاع نسبة الفقر والعطالة يكشف جليا الحرب الطبقية للنظام المخزني ضد الشعب المغربي

وتعرف أوضاع العمال والعاملات تدهورا فظيعا من جراء الانعكاسات الوخيمة للرأسمالية المتوحشة على مكتسبات الطبقة العاملة، وتتلقى النساء العاملات النصيب الأوفر من الاستغلال في ظل الصمت الرهيب للنقابات وتواطئ الدولة المخزنية، تنضاف إلى هذه الفئة الفلاحات الفقيرات وعاملات القطاع غير المهيكل وكل كادحي وكادحات الشعب المغربي. وفي ظل غطرسة الرأسمال المحلي والأجنبي وانحياز النظام المخزني له، بتعبيد الطريق أمامه لمزيد من استغلال واستعباد اليد العاملة المغربية، تجد الطبقة العاملة نفسها وبكل فئاتها بين مطرقة جشع الباطرونا وسندان القوانين المجحفة والسالبة لحقوقها ومكتسباتها التي بلغتها بنضال مرير طويل. ومن واقع استغلالها ومعاناتها وحرمانها من أدوات الدفاع عن مصالحها، وتواطؤ النقابات مع الباطرونا ضدها، ومباركة السلطات المخزنية لهذا التحالف المقيت غير المعلن، تخوض الطبقة العاملة معارك نضالية بطولية ضد تغول الباطرونا التي تتمادى في فرض شروط استغلال قاسية تجردها من حقوقها بشكل تدريجي وتصاعدي بلغ حد التسريحات الجماعية•

إن تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتردي المستوى المعيشي لعموم الطبقات الشعبية وارتفاع نسبة الفقر والعطالة يكشف جليا الحرب الطبقية للنظام المخزني ضد الشعب المغربي وذلك بالدفع بسياسة التقويم الهيكلي إلى مداها من خوصصة المرافق العمومية وتفويت الأراضي الفلاحية لفائدة الطبقات السائدة، استنزاف ثروات البلاد ونهب المال العام واستمرار إغلاق الوحدات الإنتاجية والقمع اليومي المنهج للنضالات والحراكات الاحتجاجية الشعبية مع الدعاية لوهم التنمية البشرية، بعيدا عن أي مشروع تنموي حقيقي قادر على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الشعبية. وإذا كانت هذه الفئات عمال وعاملات كادحين وكادحات تدخل في معارك نضالية، على أهميتها، فإنها تبقى معارك محدودة ومشتتة. وبمطالب آنية ذات بعد حقوقي وأفق محدود. نضالات تحتاج إلى توجيه وتأطير لتكتسب مطالبها عمقا سياسيا واضحا، تأخذ به الطبقة العاملة وعموم الكادحين موقعها في الصراع الطبقي والصراع ضد المخزن باعتباره الراعي لسياسات الاستغلال والتفقير والتهميش. من هنا تصبح الحاجة ملحة إلى بناء الأداة الثورية للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، لأنها هي الطبقة المنتجة للثروة والرفاه ومحرومة منهما، لأنها هي التي تعاني وبشكل مباشر من الاستغلال الرأسمالي، وبامتلاكها لأداتها السياسية المستقلة التي تعبر عن مطامحها وانتظاراتها السياسية وتؤطر نضالها وتقودها نحو التغيير الثوري، ستحسم الصراع لصالحها وتؤسس لبناء المجتمع الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي، والنساء العاملات في صلب هذا التغيير. فالمرأة العاملة تعاني ضعف ما يعانيه العامل، ووضعها في التشكيلة الاجتماعية يكبل فكرها ويدها، فهي بحاجة إلى كثير من الاهتمام، والالتحاق والانخراط في نضالاتها العفوية الناتجة عن عمق معاناتها، فمسؤوليتنا لا تقتصر على الانخراط في نضالاتها وإنما التجدر وسط هذه الفئة قصد تأطيرها والمساهمة في رفع وعيها من وعي وجودي يلفه الظلم والقهر إلى وعي سياسي يدرك الأسباب السياسية والطبقية خلفه•

المرأة العاملة في تونس وجدلية الحضور والغياب في الحركة النقابية

مرتضى العبيدي

جيل الروّاد وتلازم قضيتي تحرّر العمال وتحرّر النساء

في خضمّ الحراك الثوري الذي هزّ البلاد التونسية بين 17 دجنبر 2010 و14 يناير 2011 والتي انتهت برحيل الطاغية، وما تلاها في لاحق السنين، تفاجأ الرأي العام العالمي من خلال ما كانت تنقله القنوات التلفزيونية خصوصا، بالحضور اللافت والنوعي للنساء والعاملات منهن بالخصوص، في مختلف مواطن الحضور وفي "البطحاء" بصفة أخصّ. والبطحاء هو الاسم الذي يُطلق على الساحة التي يقع فيها المقرّ المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل، والتي كانت دوما منطلق أهم التحركات الاجتماعية، والواقعة في نهج محمد علي الحامي، رائد الحركة النقابية التونسية ومؤسس أول منظمة نقابية تونسية، مستقلة عن نقابات المستعمر سنة 1924●

وبعد الإجهاز على هذه التجربة الأولى التي تحالفت ضدها القوى الاستعمارية وقوى اليمين الرجعي المحلي، وسجن زعمائها قبل نفيهم إلى خارج البلاد، خلّد الطاهر الحدّاد (**1899 ـ 1935**)، وهو الشاب خرّيج جامع الزيتونة تفاصيل هذه الملحمة الأولى في كتاب سيصبح مرجعا لا غنى عنه للدارسين تحت عنوان "العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية"، تلاه بعد ثلاث سنوات كتاب ثان لنفس الكاتب بعنوان "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" الذي أثار جدلا كبيرا داخل المجتمع بين من كان لا يرى تحرّرا ممكنا للمجتمع دون تحرّر نصفه المكبّل بالتقاليد والجهل والاضطهاد، وبين من كان يسعى إلى الحفاظ على الأوضاع على حالها بشتى التبريرات. وهو ما يبرز تلازم قضيتي تحرر العمال وتحرّر المرأة لدى ذلك الجيل من الروّاد●

المواقع القيادية: خط أحمر

لكن أين نحن اليوم من تلك المقاربة، وقد مرّ على البلاد ما مرّ من أحداث طوّرت المجتمع أيّما تطوير حتى أصبحت المرأة تحتل فيه المكانة المذكورة وتساهم من موقع الندّ للندّ مع الرجل في الشأن العام وفي الفضاءات العامّة ومنها الفضاء النقابي●

في أواخر سنة 2016 ، وخلال الأشهر التي سبقت انعقاد آخر مؤتمرات الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انعقد في شهر يناير 2017 أي 71 سنة بعد تأسيس الاتحاد، كان الرأي العام النقابي بل وحتى الوطني منشغلا بمسألتين لا غير: هل يتم التراجع عن الفصل الذي يحدّد إمكانية الترشح للمسؤولية القيادية لدورتين والذي تم إقراره في مؤتمر 2002، وهل يتم كسر المحظور وانتخاب امرأة أو أكثر في المكتب التنفيذي الجديد؟ وتحقق ما حلمت به أجيال من النقابيات اللائي حرمن من هذا الحق على مدى تاريخ الاتحاد. وتباهى رجال الاتحاد بهذا الإنجاز ونسبوه لأنفسهم، بل وصل بهم الأمر إلى تزييف شيء من تاريخ الاتحاد بادعاء أن هذا الأمر يحصل للمرة الأولى. بينما تؤكد الوقائع أن المكتب التنفيذي المنبثق عن المؤتمر الرابع للاتحاد المنعقد في شهر مارس 1951 والذي أعاد انتخاب فرحات حشاد أمينا عاما للاتحاد، ضمّ من بين أعضائه المناضلة شريفة المسعدي، والتي شغلت خطة الكاتبة العامة لنقابة مدرّسي التعليم المهني من سنة 1947 الى سنة 1968●

حضور قاعدي كثيف وغياب مدوّ في القيادة

وهو ما يطرح علينا السؤال: هل أن غياب المناضلات النقابيات في الهياكل القيادية للاتحاد متأتّ من ضعف الحضور النسائي في النقابات؟

كلاّ وألف كلاّ. ورغم استحالة الحصول على أرقام دقيقة من قيادة الاتحاد حول حجم المرأة العاملة في الاتحاد، إذ أنهم يتصرّفون مع هذا المعطى كسرّ من أسرار الدولة. إلا أن المصرّح به في بعض المناسبات من هذا المسؤول أو ذاك أن حجم النساء العاملات المنخرطات في النقابات يتراوح بين 45 و54، وهو رقم يمكن تفسيره بما شهدته بعض القطاعات من الوظيفة العمومية من تأنيث. فقطاعات التربية والتعليم والصحة العمومية هي قطاعات يفوق عدد النساء فيها عدد زملائهم من الرجال. وقد كان لتعميم التعليم في ستينات القرن الماضي والذي شكّل أهم مصعد اجتماعي وقتها، أثر كبير في ولوج أعداد غفيرة من النساء إلى الشغل، ومنه إلى الحركة النقابية. كما أن نمط الإنتاج الرأسمالي التابع ومنوال التنمية المتبع منذ سبعينات القرن الماضي والذي فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام الرأسمال الأجنبي الباحث عن الربح الأقصى، والذي وفر له النظام القائم كل التسهيلات للانتصاب من توفير الأراضي لإقامة المشاريع بشكل شبه مجاني، والإعفاءات الضريبية وحقّه في تصدير أرباحه بالعملة الصعبة وخاصة توفير يد عاملة رخيصة من النساء أساسا، سيفتح الباب أمام أعداد هائلة من النساء إلى ولوج عالم الشغل في القطاع الخاص المحلي منه والأجنبي. وقد جسّد قانون27 ابريل 1972 السيئ الصيت والمتعلق بإحداث المؤسسات المصدّرة كليا هذا التوجه●

نضالية فائقة يقابلها جحود مدمّر

> وقد برهنت العاملات الملتحقات حديثا بالشغل وبالعمل النقابي عن قدرة نضالية فائقة وعن إصرار كبير على افتكاك حقوقهن. وإذا كان أول إضراب شهدته الوظيفة العمومية في تونس، وهو القطاع الأكثر هيكلة وصاحب التقاليد في العمل النقابي

وقد برهنت العاملات الملتحقات حديثا بالشغل وبالعمل النقابي عن قدرة نضالية فائقة وعن إصرار كبير على افتكاك حقوقهن. وإذا كان أول إضراب شهدته الوظيفة العمومية في تونس، وهو القطاع الأكثر هيكلة وصاحب التقاليد في العمل النقابي، قد نفذه مدرسو التعليم الثانوي في شهر يناير من سنة 1975، فإن عاملات قطاع النسيج قد أنجزن أول إضراباتهن الكبرى في نفس السنة، بل إن إضرابهن العارم بمدينة قصر هلال بالساحل التونسي سنة 1977 كان أول مناسبة يضطرّ فيها النظام إلى إقحام الجيش في النزاعات الاجتماعية. لكن هذا الزخم النضالي لم يقابله سوى الجحود من البيروقراطيات النقابية المتعاقبة على رأس الاتحاد التي أغلقت أبواب المسؤولية أمام النساء النقابيات، إذ تركت لهن في أحسن الحالات التواجد في الهياكل القاعدية فحسب وأغلقت أمامهن إمكانية الوصول إلى الهياكل الوسطى والعليا●

ولعلّ الأرقام التالية تعطي صورة على هذا التدمير الممنهج. فالمؤتمر الأخير للاتحاد والذي شهد صعود امرأة إلى المكتب التنفيذي، حضره 547 نائبا من بينهم **37** امرأة فقط. ولم يختلف الأمر عن المؤتمر السابق والذي انعقد في خضمّ الحراك الثوري في تونس (دجنبر 2011) والذي لعبت فيه النساء دورا حاسما في عديد المحطات، لم تحضره سوى 12 نائبة من بين 518. وكانت النقابيات تجندن خلال كامل السنة التي سبقت المؤتمر الأخير في حملات مناصرة قوية لفرض حق النساء في التواجد في الهياكل القيادية للاتحاد اتخذت لها شعار "شريكات في النضال ... شريكات في القرار"●

خاتمة

تلك هي إذن المفارقة التي تعيشها النساء في منظمة من أعرق المنظمات النقابية في إفريقيا والعالم العربي، والمحمولة على النضال الاجتماعي الذي من بين أسسه المساواة. فالمتنفذون على رأس النقابات التونسية، وإن تبجحوا بكونهم أحفادا لمحمد علي الحامي ورفيق دربه الطاهر الحداد وكذلك للمؤسس الشهيد فرحات حشاد، فإنهم في ممارساتهم يقفون على طرفي نقيض مع هؤلاء الرواد. ولعل التهميش الذي تعرفه "لجنة المرأة العاملة" ضمن هيكلة الاتحاد، وهي المنوط بعهدتها تطوير المشاركة النقابية للنساء وإعداد الأطر النقابية النسائية في كل المستويات، لدليل صارخ على هذه السياسات الإقصائية تجاه النساء العاملات. وهكذا تجد النساء العاملات أنفسهن في المجال النقابي أيضا في مواجهة مع الباطرياركية وحرّاس المعبد من البيروقراطية النقابية●

الأغنية الملتزمة

الرطابي عبد الكريم

يصعب إعطاء تعريف دقيق وشامل للأغنية الملتزمة، لأنها لم تشكل تيارا فنيا قائم الذات ولم تخلق مدرسة فنية لها امتداداتها في الزمان والمكان. فالأغنية الملتزمة اقترنت بالأغنية السياسية، كما اقترنت بالأفراد الذين أبدعوها واقترنت أيضا بمناخ سياسي تميز بالاستعمار الأجنبي ثم بالصراع السياسي حول السلطة في الوطن العربي. وتعود جذور هذا النمط الفني إلى فنانين أبدعوا حين ارتبطوا بقضايا الأمة وقضايا الشعب.

• من الناحية الموسيقية

لعل أول من أرسى دعائم هذا التوجه الفني هو سيد درويش الذي أطلق عليه فنان الشعب. لقد عانق هذا الفنان المنحدر من بيئة شعبية اسكندرية قضايا الشعب في عصره. واستمد مواضيع فنه من عامة الشعب في القرى مثل أغنية:

"الحلوة ذي قامت تعجن في البدرية/ والديك بينده كوكوكوكو بالفجرية..."،

وفي المدن. مرة كان في بيته بالاسكندرية فسمع صوت أحد الباعة المتجولين فأعجب بالايقاع الموسيقي الذي وظفه بطريقة عفوية لبيع بضاعته فصاغ على إيقاعه أغنية:

"مليحة جاوي/القلل القناوي..."،

التي لحنها لفرقة نجيب الريحاني المسرحية.

• من الناحية الشعرية

(الزجلية) لعل أشهر الشعراء الذين عبروا بشعرهم عن قضايا الشعب المصري ضد الاحتلال الإنجليزي محمود بيرم التونسي (ولد بالاسكندرية **1894** – توفي **1960** من أب مصري وجد تونسي)، لا نستغرب عدم حصوله على الجنسية المصرية لأنه كان شوكة تدمي حلق المستعمر وعملائه المحليين. ظل طريدا ومنفيا خارج مصر، واشتغل حمالا في ميناء مارسيليا. افترش التراب وعانى من الجوع وقسوة الحياة. لأنه ثار على المؤسسات الرسمية فلم يحصل على الجنسية المصرية إلا بعد مجيئ عبد الناصر للسلطة. من قصائده في النقد والسخرية اللاذعة قصيدة المجلس البلدي، يقول فيها:

"اذا الرغيف اتى فالنصف آكله/ والنصف اتركه للمجلس البلدي..."

ما يميز هذه القصيدة أنه ختم كل بيت منها بلازمة مركبة هي "المجلس البلدي". ولعل شاعر الحمراء محمد بن ابراهيم عارضها بقصيدته الشهيرة "المطعم البلدي". في مقدمته لديوان "أزهار.. وأشواك" لبيرم التونسي يقول طاهر ابو فاشا عن هذه القصيدة "لهذا راجت على ألسنة الناس في مختلف الفئات والطبقات واستظهروها وتناشدوها، وكتبها الخطاطون على لوحات علقت في الأماكن العامة ...".

• قال عنه أحمد شوقي "أنا لا أخشى على الشعر العربي طغيان أحد أو شيئ إلا بيرم وأدبه الشعبي". ج- أحمد فؤاد نجم، كانت تجربة بيرم التونسي نبراسا لأحمد فؤاد نجم. فالأول يعتبر أستاذا للثاني في مجال الزجل. كان رفيق بيرم في الغناء الشيخ زكريا أحمد، الأول يكتب والثاني يلحن. بيرم التونسي على غرار "الاوله في الغرام" كتب قصيدة أخرى هي "الاوله آه والثانية آه والثالثه آه". تأثر بها فؤاد نجم وصاغ على مقاسها قصيدة "الاوله بلدي والثانية بلدي والثالثه بلدي" لحنها الشيخ إمام عيسى ولقيت إقبالا جماهيريا داخل مصر وخارجها. لا يمكن أن نتحدث عن أحمد فؤاد نجم دون الحديث عن رفيقه الشيخ إمام عيسى الضرير الذي نشأ في حي الغورية الشعبي. فإذا كان بيرم أستاذا لنجم فإن الشيخ زكريا أحمد أستاذ للشيخ إمام. يعترف بنفسه أنه تأثر بمدرسة زكريا أحمد في التلحين. شكل إمام ونجم ثنائيا أثرى الساحة الفنية. فنجم يكتب وإمام يلحن ويغني. إذا كان بيرم لم يسلم من اضطهاد السلطة واعتقاله فإن فؤاد نجم والشيخ إمام لم يسلما من تعسف السلطة عندما قررا الالتزام فنيا بقضايا الشعب. لم يخرجا من السجن إلا ليعودا إليه. لقد خبر الاثنان السجون والمعتقلات السرية والتعذيب. ولم تكن الإذاعة المصرية تسمح بمرور أغانيهما لأنها تحرض على الثورة وتنتقد الوضع السياسي والاقتصادي لمصر في عهد عبد الناصر. ومع ذلك عرفت أغانيهما صدى واسعا تجاوز "بهية" إلى أقطار عربية أخرى، وانتشرت على الخصوص بين طلاب الجامعات. فكانت قصائدهما يتغنى بها الطلبة في المسيرات والمظاهرات.

عبرت أغاني إمام - نجم عن هموم الوطن "بقرة حاحا" وعبرت عن أحلام الأطفال والطلبة "وبلغ يا سمير غطاس/ يا ضيف المعتقل سنوي/ بصوتك ذ اللي كله نحاس/ صباح الخير على الثانوي..."، كما غنى الشيخ إمام قصيدة "غيفارا مات" وهي مرثية حزينة وجميلة لروح الثائر العالمي ارنستو تشي غيفارا. تجربة فؤاد نجم - الشيخ إمام لم تبق حبيسة مصر بل استلهمها فنانون عرب من لبنان وفلسطين والمغرب.

من لبنان ارتفعت أصوات فنية عانقت قضايا الأمة العربية ضد الاحتلال الصهيوني. فمارسيل خليفة خصص فنه للقضية الفلسطينية. ومن أجمل ما تغنى به "منتصب القامة أمشي...". ثم ظهرت الشابة جوليا بطرس بداية الثمانينات بعد الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان فقدمت أجمل أغانيها (وين الملايين... الشعب العربي وين). يكفيها فخرا هذه الصيحة التي تبعث الأموات من قبورهم ولا توقظ الضمير العربي الرسمي. بالنسبة لفلسطين ظهر الفنان أحمد كعبور و"فرقة العاشقين". هذه الأخيرة قامت بجولات عربية للتعريف بالقضية وبنضال شعبها الفلسطيني. من أجمل ما غنته "عهد الله ما نرحل".

• الظاهرة الغيوانية، تأسست فرقة "ناس الغيوان" بداية السبعينات من القرن 20. فمؤسسوها ترعرعوا فوق تربة الحي المحمدي الذي أنجب رجال المقاومة وأنجب رجال الفن والمسرح. كان من الطبيعي أن تعانق فرقة الغيوان هموم الكادحين والبؤساء من ساكنة الحي الصفيحي الذين لم يستفيدوا من نعيم الاستقلال وخيراته. ناقش الأعضاء المواضيع التي يتعاطف معها الناس. فالأغنية العاطفية لها روادها، ومواضيع الحب استهلكت. لم لا يفتحون نافذة جديدة في الغناء؟ كانت فرقة الغيوان عفوية. روادها تعليمهم متوسط، ولم ينطلقوا من نظريات فنية أو فلسفية أو أيديولوجية. كانت البيئة الشعبية وجماهير الكادحين هي منطلقهم للتعبير عن معاناتهم اليومية وتطلعاتهم المشروعة. لقيت الأغنية الغيوانية انتشارا كاسحا غير متوقع. وأقبل عليها الشباب الذين كانوا يرفضون الأغنية الرسمية. فجاءت أغاني الغيوان استجابة لروح التمرد والرفض الصاعد عند الشباب. توالت النجاحات ب "سبحان الله صيفنا ولا شتوا ... ومهمومة ووو". بنهاية السبعينات حققت الفرقة مجدها الفني واكتسبت تعاطف فئات عريضة من الشباب والعامة، وذاع صيتها خارج الوطن فقامت بجولات فنية في أوربا وتونس والجزائر. أينما حلت وجدت الاستقبال الحار وحفاوة الترحيب مما زادها مسؤولية جسيمة.

كما عرفت الساحة المغربية انتشار الأغنية السياسية في أوساط الطلاب، فتداولوا أغاني الشيخ إمام ومارسيل خليفة أواسط السبعينات. هذه التجربة الفنية ألهمت فرقا موسيقية لمعانقة قضايا الأمة وقضايا الجماهير الشعبية. في هذا السياق نذكر تجربة عبد الله ازريقة وثريا واسماعيل. من أشهر ما غنته المجموعة قصيدة "ابن امسيك" لعبد الله ازريقة. تقول كلماتها:

"ابن امسيك نحن لا نذهب الى المدارس/ لان دفاترنا تسقط في الوحل قبل ان نكتب... "

إلى جانب فرقة عبد الله ازريقة سطع نجم سعيد المغربي لفترة قصيرة ثم اختفى. من أجمل قصائده مرثية للشهيدة "سعيدة المنبهي".

إذا كان يصعب تعريف الأغنية الملتزمة لغياب عناصر موضوعية وخصائص فنية مشتركة، فإننا يمكن أن ندرج في هذا الباب بعض الفلتات الفنية التي لها علاقة بالنضال الوطني ضد المستعمر. نشيد هنا بالفنانة الشعبية الحاجة الحمداوية عندما شتمت "ابن عرفه" بعد تنصيبه سلطانا على المغرب بعد نفي محمد الخامس بأغنيتها الشهيرة "الشايب ما ناخذو". فكان نصيبها الاعتقال والتعذيب والمضايقات والإهانات.

نضيف أخيرا موقف العيطة الشعبية التي أرخت لمعركة مديونة سنة 1908 ضد المستعمر الفرنسي بقيادة الباشا حمو الحريزي وانتهت بانتصار الإرادة الشعبية لقبائل الشاوية على جيوش الاحتلال. تقول الأغنية الشعبية :

"وف (ي) مديونة/ تعاهدوا وليدات الشاوية".

الثقافة و التغيير

"قصيدة النثر مرة أخرى"

نور الدين موعابيد

لعل من طرائف البحوث الرصينة أنها ممتدة، مفتوحة، ومنفتحة على التنخيل والمراجعة، وكأني بها في مخاضات ولود لا تتناهى، بل إنها بخصيصتها هذه لَتتباهى، لذلك لا أرانّي أعصر خمرا إن أنا أدليت بدلو آخر- بدلاء أخرى- محاولا رفع بعض ما يعتري الموضوعَ من لبس قد يُغرق الباحث في لجج بحر بلا سواحل.. ومن تلك الدلاء مثلا أن هذا الجنس الأدبيّ لا تغويه الجواهر بالمفهوم الفلسفيّ ،الذي هو أن الجوهر يدوم زمانين ،ولا يحتاج إلى غيره، وإنما وكده المَعيش بجزئياته وتفاصيله الذرية.. وجليّ أنه يجاري منحى فلسفيا يسمونه "فلسفة اليوميّ"، هذه الفلسفة التي لا تفاضل بين الرئيس و"الثانويّ"،ويتبدى أن العلاقة بينهما علاقة جدلية يؤكدها سهمان أحدهما منطلق، والآخر راجع، فما عسى "الكل" أن يكون سوى مجموع الأجزاء حتى غدت البحوث لا تميز الماكرو تحولات والميكرو تحولات إلا لاقتضاءات منهجية؟!

وعندي أن تقريظ "النثر العاديّ"، وترجيح كفته ، موقف فيه غلوّ و تجرٌ دفعهما عن

"النثر الفنيّ" أحجى.. لأنه استجار من البنية الإيقاعية الخارجية بالبنية الإيقاعية الداخلية وَفق الإضاءة النفسية والكثافة الجوانية اللتين يحددهما الموقف الرؤيويّ العام.

عموما، يمكن أن نعتد بقول "بودلير" في إحدى رسائله إلى مجلة معينة: "تكمن قوة قصيدة النثر في القدرة على توليد (الشعرية) من النص النثريّ العاديّ، النص السرديّ التقريريّ الذي يتعامل بشكل مباشر مع الأشياء والوقائع الأخبار والأفكار والهواجس والذكريات الماضية والتطلعات، ويصف تفاصيل الحياة اليومية كما هي.."(د. نزار بريك .عوامل الشعرية في قصيدة النثر. مجلة أدب و نقد .**العدد:390 السنة 2020.ص:51.**)

وبما أن حقيقة قصيدة النثرهي هذه ،فإنه ليس غريبا البتة أن تتمرد على المخيلة الجموح، فلا تحتفي كثيرا بجماليات القول من صور بيانية وإيقاعات موسيقية.. ومسوّغها في مذهبها

▪ كما قال د.نزار بريك نفسه -"هو أن الحياة المعاصرة نفسها قد فقدت الكثير مما كانت تتمتع به من سحر وفتنة وشاعرية، وخسرت الكثير من قدراتها على إثارة الدهشة، و راحت تجنح نحو نثر الوجود الذي لا يناسبه إلا نثر اللغة.. "(**المقال نفسه.ص:52.**)

هكذا تزج بنا" فلسفة اليوميّ" في عوالم أخرى غير تلك التي قد تمت إلى الابتذال بأكثر من وشيجة، و من ثمة نحلق عاليا، غاليا في سماوات المجاوَزة، فلا نخشى اقتحام المفازة.. والتعدد أحوج إلى النقد، والمرونة بوصلتنا بدل الرعونة.

من أشهر منظري"فلسفة اليوميّ"**,الفيلسوف الفرنسيّHenri** **lefebvre (1901 _ 1991)** ,هاءَك ملخص فلسفته حسب مقال عمر أزراج , الإلكترونيّ (فلسفة اليوميّ تحرر الإنسان المعاصر.):"يرى النقاد في الغرب أن فلسفة اليوميّ عند هنري تتركز على نقد الرأسمالية الحديثة في المجتمع الفرنسيّ أولا وفي الغرب كله ثانيا وبهذا ندرك أن مدرسة فرانكفورت التي تأسست في العشرينيات من القرن الماضي، وعنيت بنقد جذور الرأسمالية الثقافية والفلسفية والمادية، و العقل الأداتي الذي يسندها نظريا، ليست وحدها الظاهرة الفكرية التي وظفت الرؤية الماركسية المتطورة المسنودة بمنجزات التحليل النفسيّ من أجل فهم كيف تعمل الثقافة الرأسمالية في المجتمع..."(**ص:03.**)..ولا إخالك -أيها القارئ-إلا على بينة من جنايات النظام الرأسماليّ نَظير: التغريب والاستهلاك المفرط وتحويل الإنسان إلى كائن مبضّع، مضبّع في آن.

أخيرا أوجه عناية القارئ الكريم إلى أنني غضضت الطرف عن القراءة المطبقة- بصيغة اسم الفاعل- إذ سبق أن حاولت ذلك في مقال سابق.

نص الحوار الصحفي مع المناضل العمالي الرفيق عبد الله السامي عضو اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي ونائب المنسق الوطني للسكرتارية الوطنية للقطاع العمالي، والكاتب المحلي للنهج الديمقراطي باشتوكة أيت باها عبد الله السامي من مواليد 1969 بجرسيف أب لأربعة أبناء، اشتغل بالقطاع الزراعي بمنطقة اشتوكة أيت باها، عانى من الاستغلال، وكان شاهدا على أوجه وطرق الاستعباد التي يعاني منها العمال والعاملات بضيعات المعمرين الجدد، انخرط في العمل النقابي في إطار الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي وساهم بشكل كبير في التأطير النقابي وتوسيع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحيFNSA بسوس، ونال نصيبه من التضييق حيث تم طرده من العمل رفقة العديد من العمال ليجد نفسه محروما من العمل في أي شركة بسبب وضعه في لائحة سوداء، وضعتها الباطرونا، تضم أسماء العمال الذين سبق لهم أن كانوا نقابيين طلائعيين، ليجد نفسه اليوم محروما من حقه في الشغل ويمتهن تجارة الرصيف كفراش ليبدأ مسارا جديدا من المعاناة والنضال، له كتابات توثق لهذه المعاناة سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن نشرت أجزاء منها تحت عنوان :" يوميات عامل زراعي".

1 يسجل المغرب سنويا أزيد من 45.000 حادثة شغل يموت فيها في المعدل 3000 عاملة وعامل وتخلف أعدادا هائلة من المعطوبين، ويستيقظ الرأي العام في كل مرة على هول الكوارث التي تؤدي بحياة العاملات والعمال ولمنطقة سوس نصيب وافر، كيف تقيمون سياسة الدولة في مجال الحماية القانونية لحقوق الطبقة العاملة وخاصة منها العاملات في القطاع الفلاحي..؟

بعد طرح مدونة الشغل بديلا عن قانون الشغل السابق من طرف الدولة التي لم توفر ألليات تطبيقه على أرض الواقع وفي كل محاولة من العمال للمطالبة بتنفيذ بنود مدونة الشغل، إلا وتتم مواجهتهم بالتوقيف والطرد، ويغيب تدخل السلطات المعنية لإنصاف العاملات والعمال، بل أصبح هم البعض منهم لعب دور محامي الاستغلاليين والمدافع الشرس عن مصالحهم، ويساهم في تشريد العمال والعاملات عوض فرض احترام القانون. في القطاع الفلاحي يتضاعف استغلال العاملات الزراعيات ويتم الدفع بهن إلى أعمال ليست من اختصاصهن، والتحرش بهن وتكديسهن في عربات نقل لا تليق حتى لنقل البهائم. وكل هذا يتم أمام أنظار السلطات المكلفة بحماية العاملات والعمال دون تحريك ساكن، رغم أن القانون في مجال الصحة والسلامة يؤكد على حماية العاملات والعمال من المخاطر، سواء على الطرقات او داخل الضيعات، حيت ترش عليهم مبيدات محرمة دوليا ويغيب طبيب الشغل أو طبيب المقاولة في جل ضيعات الاستغلاليين.

2 أقرت مدونة الشغل في العديد من البنود حماية حقوق العمال والعاملات، ووقع المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال خاصة منها الصادرة عن منظمة العمل الدولية، أين الخلل إذن في نظركم..؟

لقد اعتبرنا كعمال مدونة الشغل انتصارا لنا وظننا أنها ستساهم في فرض احترام حقوقنا كعمال، لكن وبعد أشهر من تنزيلها نفاجأ بأن الباطرونا لم تعرها أي اهتمام، وبذلكم اشتعلت نيران الاحتجاجات في كل مواقع العمل للمطالبة بتنزيل بنود المدونة، إلا أن الاستغلاليين أعلنوا الحرب على كل من يطالب بحق من حقوقه المشروعة، ومن داخل المدونة حيت وضع المشرع أمام أرباب العمل سلاح الانتصار على العاملات والعمال وخاصة في البنود التي تهم المقاولة من الباطن أو العمل بالوساطة، فبدأت تصفية العمال الدائمين واستبدالها بعمال جدد وبعقد محددة المدة موقعة من طرف واحد وبشروط قريبة من شروط العبودية، وفي غياب أي دور للجهة الوصية على السهر لحماية احترام القانون.

3 كيف ترون دور العمل النقابي في توفير الحماية القانونية للعاملات والعمال الزراعيات/ ين في مواجهة جبروت الباطرونا وتغاضي السلطات عن القيام بالمسؤولة المناطة بها؟

انطلاقا من سنة 2004 ، أي مباشرة بعد تنزيل مدونة الشغل للأسواق، كان الهجوم من طرف الباطرونا وبدأ العمال والعاملات الزراعيات ينخرطون في العمل النقابي للدفاع عن حقوقهم، وقد استطاعوا إلى حد ما فرض احترام بعض بنود المدونة، ومنها فرض التصريح بالعاملات والعمال الزراعيين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهنا نذكر تضحيات المركزيتين النقابيتين UMT و CDTوبعدها المعركة التي خاضتها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي من أجل فرض تطبيق بند التعويضات العائلية، إلا أن التراخي الذي حصل ودخول بعض السماسرة على خط المواجهة وتوحيد صف الباطرونا الاستغلالية في جمعية سميت ب لا پيفيلAPEFEL (جمعية منتجي الفواكه والخضر)، وبمساعدة السلطات المعنية بالسهر على احترام قانون الشغل استطاعوا استرجاع كل المكتسبات التي تحققت من قبل، بل وشردوا آلاف العمال والعاملات ومنهم من قضى أزيد من ثلاث عقود في خدمتهم.

4 ما هي في نظركم أهم الشروط من أجل فرض حماية حقوق الطبقة العاملة عوما والعاملات والعمال في القطاع الفلاحي على وجه الخصوص؟

من أهم الشروط التي ستمكن من احترام حقوق الطبقة العاملة عموما والعاملات الزراعيات خصوصا :

- توفير وسائل وآليات تنزيل بنود المدونة رغم علاتها وفرض احترام تطبيقها ومن بين الأليات: الزيادة في عدد مفتشي الشغل ومفتشي الضمان الاجتماعي.
- تقريب إدارة مفتشية الشغل وكذا مؤسسة الضمان الاجتماعي من المراكز العمالية لمراقبة مدى احترام حقوق العاملات والعمال.
- مراجعة طريقة صياغة عقد الشغل وإلزامية توقيعها من طرف مفتش الشغل ومندوب العمال في حالة وجوده أو الممثل النقابي للعمال وفرض احترام حقوق العامل والعاملة من داخلها.
- مراجعة بنود مدونة الشغل لتخدم مصالح العاملات والعمال خصوصا في جانب العمل بالوساطة أو بنود تهم المقاولة من الباطن.
- دعوة العاملات والعمال إلى توحيد صفهم وانخراطهم في العمل النقابي الجاد للدفاع عن حقوقهم وفرض تطبيقها؛
- الطبقة العاملة وحدها من لا تمتلك أداة سياسية للدفاع عن حقوقها ووقف كل ما يمكن أن يكون حاجزا أمام تحقيقها، لذا ندعوهم إلى المشاركة والانخراط في الإعلان عن تأسيس حزبها السياسي الذي سيمكنها من طرح مشروعها السياسي.

الدولة هذا الغول الشمولي

جمال براجع

الدولة ليست فوق الطبقات. الدولة جهاز طبقي في يد الطبقة أو التكتل الطبقي المسيطر. وظيفتها هي حماية وضمان مصلحة هذه الطبقة أو التكتل الطبقي المسيطر عبر أجهزة القمع والضبط والإكراه (الشرطة والجيش والدرك...) والأجهزة الأيديولوجية (المؤسسات الإعلامية والدينية والمدرسة...) لإنتاج وإعادة إنتاج نفس البنيات الاجتماعية والثقافية والعقلية السائدة.

ويرتبط امتداد السلطة القمعية للدولة أو تقلصها بموازين الصراع الطبقي داخل المجتمع وبمستويات هذا الصراع. فكلما كانت هذه الموازين في صالح الطبقة أو الكتلة الطبقية السائدة كلما تغولت الدولة وتضخمت سلطتها القمعية. والعكس صحيح. فكلما مالت هذه الموازين لصالح الطبقات الشعبية كلما تقلصت تلك السلطة وتحققت لهذه الطبقات مكتسبات ومساحات أوسع للتعبير والمشاركة والحقوق.

فلا غرابة إذن لما نشاهده الآن من تغول للنظام المخزني ونزوعه الشمولي للتحكم في كافة تفاصيل الحياة الاجتماعية والسياسية عبر نهج سياسة بوليسية قمعية غايتها اجتثاث ومنع كل حركة أو احتجاج اجتماعي وبكل الوسائل القمعية والاعتقالات والمحاكمات والانتقاء البوليسي في التوظيف أمام الشباب... ومما ساعد على هذا التغول المخزني هو

استغلاله لقانون حالة الطوارئ الصحية والمناخ الدولي المتسم بتراجع الاهتمام بحقوق الإنسان والحماية الفرنسية والأمريكية للنظام المخزني خادم مصالح الإمبريالية في المغرب وفي المنطقة.

وتستفيد الدولة المخزنية في تغولها وتسلطها من غياب قطب شعبي منظم قادر على تعبئة أوسع الجماهير الشعبية وتنظيماتها وحركاتها الاحتجاجية وقيادتها للدفاع عن مصالحها وقضاياها المصيرية، وفتح الطريق أمامها للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي الكفيل وحده ببناء الدولة الديمقراطية الشعبية حيث السلطة والسيادة للشعب.

فلا مناص إذن من بناء هذا القطب الشعبي الواسع، القادر على تغيير موازين القوى لصالح الجماهير الشعبية. وهذه مسؤولية جميع القوى المنظمة الديمقراطية والحية السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية، التي يجب أن تفتح حوارات واسعة وهادفة فيما بينها، وتعمق روابط النضال الوحدوي المشترك فيما بينها على قاعدة المصالح والقضايا الفعلية للجماهير الشعبية، وإطلاق المبادرات الوحدوية الميدانية في هذا الشأن والنزول إلى الميدان إلى جانب مختلف الفئات الشعبية المناضلة من أجل مطالبها. غير ذلك لا يبقى للنضال والشعارات أي معنى.

تتمة مقال حصيلة الحراكات الشعبية منذ 10 سنوات في المغرب

قطاعات اجتماعية، خصوصا قطاعي التعليم والصحة، والتغطية الاجتماعية، حيث أبانت جائحة كورونا على ضعف مهول في قطاع الصحة، الذي تمت خوصصته، وأيضا التعليم الذي تم خوصصته أيضا، ولم تعد الجماهير الشعبية قادرة على تحمل كلفتها مع اتساع رقعة الهشاشة والفقر، وغياب تغطية صحية واجتماعية قادرة على حمايتها وخصوصا في القطاع غير المهيكل الذي كان الأكثر تضررا من السياسات النيوليبرالية.

واليوم فإن الأوضاع تنذر بانفجار اجتماعي جديد، فشروط بروز حركة 20 فبراير لا زالت قائمة ويمكن للحراك أن يندلع في أية لحظة، كما حدث في الفنيدق بعد غلق الحدود الوهمية مع اسبانيا وإغلاق باب التهريب المعيشي دون توفير بدائل لعيش الساكنة.

لذلك فإننا في النهج الديمقراطي نستعد لبذل كل ما في وسعنا لتأطير الحراكات الشعبية الاحتجاجية.

أولا: بالعمل على مساعدة الجماهير الشعبية على تشكيل تنظيماتها الذاتية المستقلة.

ثانيا: بالعمل على تمكين الطبقة العاملة من أداتها المستقلة عن النظام وعن البرجوازية وذلك بالإعلان على تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين في مؤتمرنا الوطني الخامس في صيف هذا العام.

ثالثا: بالعمل على بناء جبهة الطبقات الشعبية، القادرة على لف كل الطبقات الشعبية للتخلص من النظام المخزني وبناء نظام ديمقراطي، وفي هذا الإطار قد استطعنا المساهمة في تأسيس الجبهة الاجتماعية المغربية التي تضم أكثر من 40 هيئة، وشكلت أكثر من أربعين فرعا، تنخرط فيها تنظيمات اليسار: النهج الديمقراطي، المؤتمر الوطني الاتحادي، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، والاشتراكي الموحد؛ الحركة النقابية، الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل؛ والحركة الحقوقية: الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف؛ والجمعيات النسائية ومنها الجمعية المغربية للنساء التقدميات؛ والجمعيات الثقافية: AMEJ وغيرها من التنظيمات.

وسياسيا لا زلنا نعمل من أجل تأسيس جبهة الشعب: جبهة ديمقراطية تضم كل القوى الديمقراطية القادرة على بناء نظام ديمقراطي، وجبهة ميدانية تضم كل القوى الحية التي شاركت في حركة 20 فبراير، من أجل التخلص من المخزن.

لقد كانت دروس حركة 20 فبراير قوية، ونحاول الاستفادة منها واستباق الأوضاع حتى تكون آليات النضال متوفرة لتأطيرها وقيادتها.

والمستقبل للشعب المغربي ولحركته الديمقراطية والثورية.

من وحي الأحداث

الدولة الجهولة تقمع الأساتذة

التيتي الحبيب

جهل الدولة فاق الحدود حتى أصبحت جهولة. كل مسيرات أو وقفات الأساتذة والأستاذات المفروض عليهم التعاقد تواجه بعنف إجرامي أسفر عن شهداء ومعطوبين وعن معتقلين.

جندت الدولة كل أجهزتها لقمع احتجاجات هذه الفئة من رجال ونساء التعليم، كما حصل خلال يومي 16 و17 مارس 2021. زادت في نسبة الشطط بشنها حملة منع الفنادق من استقبال الأساتذة والأستاذات.

نفس التعامل القمعي تمارسه مختلف أجهزة الدولة مع المعطلين ومع العمال والعاملات والمطالبين

بالحق في السكن اللائق أو المطالبين بالماء الشروب أو في حق المطالبين برفع العزلة عن الدواوير أو الباعة المتجولين أو الفراشة...

من دون شك أن الدولة تسابق الزمن، وكأنها تحاول إطفاء حرائق تهدد بالانتشار في هشيم المغرب المنكوب. إنها تحاول إبعاد الفتيل عن برميل البارود. تسعى لإخماد بوادر الحركات الاحتجاجية، وقتلها في المهد حتى تكبح أية إمكانية لانفجار اجتماعي شامل.

كل مظاهر البطش هذه دليل ضعف وخوف، وليست دليل قوة الدولة وأجهزتها. ما يسمح بهذا الاستنتاج هو هذا الإصرار الشعبي على مواصلة الاحتجاج وعلى متابعة المواجهات رغم العنف والتنكيل. ما يسجل أيضا هو إصرار الدولة على استعمال العنف المفرط والدفع لردود الأفعال العنيفة، لكن لحد الساعة أظهرت الجماهير المحتجة أنها تلتزم ضبط النفس، ليس خوفا ولكن لأنها ترى أن الحق بجانبها وأن لجوء الدولة إلى العنف هو دليل ضعفها وخوفها. وضبط النفس هذا هو في حد ذاته تحذير قوي للفاشيست بأن بضاعتهم كاسدة، وقد تنقلب عليهم بأسوأ العواقب، والشعوب ذاكرتها قوية، قد تمهل ولكنها لا تهمل، والحساب العسير آت بدون شك، كما حدث في بقاع أخرى انتفضت شعوبها وألقت بالمستبدين إلى مزبلة التاريخ. إن العنف الممارس اليوم ضد الأبرياء دليل على الخوف الذي سكن أحشاء الدولة الفاشلة، وهي بذلك تسارع الخطو نحو حتفها البئيس والمحتوم.